

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

البيانات المالية

31 ديسمبر 2021

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20214 الصفا 13062
الكويت
هاتف : + 965 2240 8844 - 2243 8060
فاكس : + 965 2240 8855 - 2245 2080
www.deloitte.com

هاتف : 2245 2880 / 2295 5000
fax : 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me
محاسبون قانونيون
صنوبر رقم ٧٤ الصفا
الكويت الصفا ١٣٠٠١
ساحة الصفا
برج بيتك الطابق ١٨ - ٢٠
شارع أحمد الجابر

البيان والعصبي وشركاه
إرنست ووينغ

تقدير مراقبى الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع.

تقدير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2021 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبى الحسابات عن تدقيق البيانات المالية". ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق"). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية كل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

خسائر الائتمان للقروض والسلف

يتم تسجيل خسائر الائتمان للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") المنوحة إلى العملاء والبنوك إما حسب خسائر الائتمان المتوقعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية ("المعيار الدولي للتقارير المالية 9") التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى استناداً إلى تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصص المتعلق بها ("قواعد بنك الكويت المركزي")، كما هو موضح عنها في السياسات المحاسبية وضمن الإيضاحين 2 و 12 حول البيانات المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع. (تنمية)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تنمية)
خسائر الائتمان للقروض والسلف (تنمية)

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يعتبر سياسة محاسبية معقدة وتتطلب إصدار أحكام جوهيرية عند تطبيقها. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى أحكام الإدارة التي يتم اتخاذها لتقدير الأزيداد الملوحظ في خسائر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى عدة مراحل وتحديد وقوع حالات التعثر وإعداد نماذج تقدير احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية الناتجة من إجراءات الاسترداد أو تحقيق الضمانات. وكما هو موضح عنه في إيضاح 24، أثرت جائحة كوفيد-19 بصورة جوهيرية على تحديد الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة كما استوجبت تطبيق درجة عالية من الأحكام. نتيجة لذلك، ارتبطت خسائر الائتمان المتوقعة بدرجة كبيرة من عدم التأكيد عما هو متعدد عليه كما تخضع المدخلات المستخدمة للتغير بشكل كبير وهو ما قد يؤدي إلى تغيير التقديرات في الفترات المستقبلية بصورة جوهيرية.

يستند الاعتراف بالمخصل المحدد في حالة التسهيل منخفض القيمة طبقاً لقواعد بنك الكويت المركزي إلى تعليمات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المعترف به بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استناداً إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بذلك التسهيل الائتماني.

نظرًا لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بها من عدم تأكيد حول التقديرات والأحكام التي يتم إصدارها لاحتساب انخفاض القيمة وكذلك حالة عدم التأكيد الكبيرة من التقديرات نتيجة لتغيرات جائحة كوفيد-19، فإنها تعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقدير عملية وضع وتنفيذ أدوات الرقابة والمدخلات والإفتراضات المستخدمة من قبل البنك في تطوير النماذج بالإضافة إلى أدوات الرقابة الخاصة بالحكومة والمراجعة والتي تستند إليها الإدارة في تحديد مدى ملاءمة خسائر الائتمان. كما تم تحديث إجراءات التدقيق لكي تشمل مراعاة الاضطراب الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد-19 بما فيها التركيز على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، حددنا عينات من تسهيلات الائتمان القائمة كما في تاريخ البيانات المالية وقد اشتملت على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها كما قمنا بتقييم كيفية قيام البنك بتحديد الأزيداد الملوحظ في مخاطر الائتمان وأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. وتم الاستعانة بالمتخصصين لدينا لمراجعة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من حيث البيانات الأساسية والطرق والإفتراسات المستخدمة للتحقق من توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وتعليمات بنك الكويت المركزي. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، قمنا بتقييم معايير البنك لعملية تحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك ملاءمة وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل البنك بالإضافة إلى التعليمات التي تم مراعاتها من قبل الإدارة في ضوء جائحة كوفيد-19 الحالية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة مع مراعاة تعليمات بنك الكويت المركزي. كما قمنا بتقييم مدى تناسب مختلف المدخلات والإفتراسات المستخدمة من قبل إدارة البنك لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، وبالنسبة لمتطلبات المخصصات التي حددتها قواعد بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم معايير تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب أي خسائر ائتمان طبقاً لتعليمات ذات الصلة وما إذا كان يتم احتسابها طبقاً لذلك عند الضرورة. وبالنسبة للعينات المختارة والتي اشتملت على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها، قمنا بالتحقق مما إذا كانت إدارة البنك قد قامت بتحديد كافة أحداث انخفاض القيمة. وبالنسبة للعينات المختارة التي اشتملت أيضاً على تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة، قمنا أيضاً بتقييم الضمان وأعدنا احتساب المخصصات الناتجة.

تقرير مراقب الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الخليج ش.م.ك.ع. (تمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2021 إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2021، بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للبنك بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، فإنه يتبع علينا إدراج تلك الواقع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحكومة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمّل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبى ما لم تعتمد الإدارة تصفيّة البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحكومة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للبنك.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية بكل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

جزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

▪ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المعتمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

تقرير مراقب الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع. (تمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تمة)

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبية والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن موافقة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- إننا نتوصل مع المسؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهيرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.
- نزود أيضاً المسؤولين عن الحكومة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات والتدابير المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.
- ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحكومة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نوضح عن هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكافئ العامة له.

تقرير مراقب الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع. (تمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدقائق مالية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعليمات بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب / 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له ورقم 2/رب / 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعليمات بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب / 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له ورقم 2/رب / 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

تبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرافية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

طلال يوسف المزيني
سجل مراقب الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوكش - الوزان وشركاه

عبدالكريم عبدالله السمدان
سجل مراقب الحسابات رقم 208 فئة أ
إرنست ويتونغ
العيان والعصيبي وشركاه

10 فبراير 2022
الكويت

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	إيضاحات	
209,348	185,994	4	إيرادات فوائد
(84,581)	(53,681)	5	مصروفات فوائد
124,767	132,313		صافي إيرادات فوائد
24,136	27,428	6	صافي أتعاب وعمولات
7,443	9,058		صافي أرباح من التعامل بالعملات الأجنبية
572	679		إيرادات توزيعات أرباح
1,350	580		إيرادات أخرى
158,268	170,058		إيرادات التشغيل
36,873	47,712		مصروفات موظفين
2,765	2,628		تكاليف إشغال
7,618	6,823		استهلاك
16,670	21,018		مصروفات أخرى
63,926	78,181		مصروفات التشغيل
94,342	91,877		ربح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة
			تحميل مخصصات:
64,476	55,833	7	- محددة
4,218	3,603	12,18	- عامة
(5,512)	(11,943)	12	استردادات قروض، بالصافي بعد الشطب
(122)	110		صافي مخصص موجودات مالية أخرى
992	-	14	خسارة انخفاض قيمة موجودات أخرى
64,052	47,603		
30,290	44,274		ربح التشغيل
135	179	22	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
302	446		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
752	1,098		ضربيّة دعم العمالة الوطنية
302	446		الزكاة
28,799	42,105		ربح السنة
10	14	8	ربحية السهم الأساسية والمختففة (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
28,799	42,105	ربح السنة
<hr/>	<hr/>	
(3,486)	(807)	إيرادات شاملة أخرى بنود لن يتم إعادة ترتيبها لاحقاً إلى بيان الدخل:
(256)	25	صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية - أسهم إعادة تقييم مباني ومعدات
<hr/>	<hr/>	
(3,742)	(782)	خسائر شاملة أخرى للسنة
<hr/>	<hr/>	
25,057	41,323	اجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
<hr/>	<hr/>	

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي		
1,105,925	942,495	9	الموجودات
108,500	74,000	10	نقد ونقد معادل
280,724	281,197	11	سندات خزينة حكومة الكويت
3,033	124,642	9	سندات بنك الكويت المركزي
192,063	278,451	12	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
4,116,537	4,558,086	12	قروض وسلف للبنوك
174,855	141,941	13	قروض وسلف للعملاء
97,018	120,705	14	استثمارات في أوراق مالية
34,053	34,393		موجودات أخرى
<hr/>	<hr/>		مباني ومعدات
6,112,708	6,555,910		مجموع الموجودات
<hr/>	<hr/>		
550,543	595,501	15	المطلوبات وحقوق الملكية
705,337	673,169	15	المطلوبات
4,033,719	4,303,995	16	المستحق للبنوك
100,000	215,000	17	ودائع من المؤسسات المالية
85,745	101,753	18	ودائع العملاء
<hr/>	<hr/>		أموال مقرضة أخرى
5,475,344	5,889,418		مطلوبات أخرى
<hr/>	<hr/>		
304,813	304,813	19	حقوق الملكية
-	15,241	22	رأس المال
42,135	46,562	20	أسهم منحة مقترحة
153,024	153,024	20	احتياطي إجباري
18,169	18,194	20	علاوة إصدار أسهم
3,686	2,374		احتياطي إعادة تقييم عقارات
140,073	144,441		احتياطي القيمة العادلة
<hr/>	<hr/>		أرباح مرحلة
661,900	684,649		
(24,536)	(18,157)	21	أسهم خزينة
<hr/>	<hr/>		
637,364	666,492		إجمالي حقوق الملكية
<hr/>	<hr/>		
6,112,708	6,555,910		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<hr/>	<hr/>		



انطوان ضاهر
(الرئيس التنفيذي)



جاسم مصطفى بودي
(رئيس مجلس الإدارة)

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	إيضاحات	
28,799	42,105		أنشطة التشغيل ربح السنة تعديلات:
(34)	-		تعديل معدل الفائدة الفعلي
(572)	(679)		إيرادات توزيعات أرباح
7,618	6,823		استهلاك
68,694	59,436	7,12,18	مخصصات خسائر قروض
(122)	110		صافي مخصص موجودات مالية أخرى
992	-		خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى
			التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
105,375	107,795		
			النقص / (الزيادة) في موجودات التشغيل:
123,500	34,500		سدادات خزينة حكومة الكويت
(2,049)	(473)		سدادات بنك الكويت المركزي
125,417	(121,612)		ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
20,838	(86,767)		قروض وسلف للبنوك
(1,164)	(497,449)		قروض وسلف للعملاء
13,495	(21,274)		موجودات أخرى
			الزيادة/ (النقص) في مطلوبات التشغيل:
151,830	44,958		المستحق للبنوك
(313,150)	(32,168)		ودائع من المؤسسات المالية
83,818	270,276		ودائع عملاء
(29,808)	12,851		مطلوبات أخرى
			صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/الناتجة من أنشطة التشغيل
278,102	(289,363)		
			أنشطة الاستثمار
(14,371)	(22,498)		شراء استثمارات في أوراق مالية
8,808	52,085		متحصلات من بيع/استحقاق استثمارات في أوراق مالية
(5,263)	(7,138)		شراء مباني ومعدات
572	679		إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من/(المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(10,254)	23,128		
			أنشطة التمويل
-	115,000	17	صافي المتحصلات من أموال مفترضة أخرى
(31,947)	(15,056)	22	توزيعات أرباح مدفوعة
22,143	2,861		متحصلات من بيع أسهم خزينة
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من/(المستخدمة في) أنشطة التمويل
(9,804)	102,805		
			صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل
258,044	(163,430)		
847,881	1,105,925		النقد والنقد المعادل في 1 يناير
1,105,925	942,495	9	النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر
			معلومات إضافية عن التدفقات النقدية
217,055	184,319		فوائد مستلمة
101,520	55,739		فوائد مدفوعة

ان الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الخليج ش.م.ب.ع.
بيان التغيرات في حقوق الملكية
لسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

		الاحتياطي						الاحتياطي					
		الإجمالي			الفرعي			الإجمالي			الفرعي		
		ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي		
		رأس المال	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	رأس المال	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	رأس المال	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	رأس المال	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 1 يناير 2020													
ربح السنة													
حساب شراملة أخرى للسنة													
إجمالي (الحساب) الإيرادات الشاملة للسنة													
توزيعات أرباح مدفوعة (إيصال 22)													
حساب تعديل ناتجة عن الإقرارات الاستهلاكي (إيصال 3)													
أرباح محققة من أوراق مالية مدروجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى													
بيع أسهم خزينة خساراً بيع أسهم خزينة													
استقطاع إلى الاحتياطي في 31 ديسمبر 2020													
637,364 (24,536)	357,087	140,073	3,686	-	18,169	153,024	42,135	-	304,813				
42,105 (782)	42,105	42,105	-	-	-	-	-	-	-				
41,323 (15,056)	41,323	42,105 (807)	-	25	-	-	-	-	-				
6,379 (3,518)	-	505 (505)	-	-	-	-	-	-	-				
666,492 (18,157)	364,595	144,441	2,374	-	18,194	153,024	46,562	15,241	304,813				
في 31 ديسمبر 2021													
ربح السنة													
إيرادات (حساب) شاملة أخرى للسنة													
إجمالي الإيرادات (الحساب) الشاملة للسنة													
توزيعات أرباح مدفوعة (إيصال 22)													
أرباح محققة من أوراق مالية مدروجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى													
بيع أسهم خزينة خسارة بيع أسهم خزينة													
استقطاع إلى الاحتياطي في 31 ديسمبر 2021													

إن الإيداعات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

التأسيس والتسييل

1

إن بنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي، وأسهم البنك مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية. يقع مكتب البنك المسجل في شارع مبارك الكبير، ص.ب. 3200 - 13032 الصفا، مدينة الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك في 13 يناير 2022. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

تم توضيح الأنشطة الرئيسية للبنك في الإيضاح 27.

السياسات المحاسبية

2

أساس الإعداد

2.1

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات في أوراق مالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والأدوات المالية المشتقة والأراضي ملك حر والمباني المقاسة بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي، وهو العملة الرئيسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف (ألف دينار كويتي)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ضوء التعديلات التالية:

« أن يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المقاسة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والتأثير الناتج على الإصلاحات ذات الصلة؛ و

« أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن مهلات تأجيل السداد المقدمة إلى العملاء نتيجة لفيروس كوفيد-19 خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، على النحو المطلوب بتعيم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/ رب/ 461/2020. ينبغي الاعتراف بخسائر التعديل المشار إليها في التعيم في الأرباح المرحطة بدلاً من بيان الدخل بحسب ما هو مطلوب بالمعايير الدولي للتقارير المالية 9. ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بخسارة التعديل من الموجودات المالية الناتجة عن مهلات تأجيل السداد الأخرى المقدمة للعملاء في بيان الدخل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يتم تسجيل كافة خسائر التعديل المتکبدة بعد السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 في بيان الدخل. سينتتج عن تطبيق السياسة تطبيق عرض محاسبي مختلف لخسائر التعديل في سنة 2020 مقارنة بسنة 2021 (ايضاح 3).

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعه من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت".

عرض البيانات المالية

يقوم البنك بعرض بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة بشكل عام. يرد في الإيضاح 24 (د) تحليل يتعلق بالاسترداد أو التسوية.

التغيرات في السياسات المحاسبية والإصلاحات

2.2

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء ما هو مبين أدناه. لم يتم البنك بالتطبيق المبكر لأي من المعايير أو التفسيرات أو التعديلات الصادرة ولكنها لم تسر بعد.

السياسات المحاسبية (تنمية)

2

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تنمية)

الإصلاح المعياري لمعدلات الفائدة - المرحلة 2: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9، ومعيار المحاسبة الدولي 39، والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16

تتضمن التعديلات المبررات العملية التالية:

- » مبرر عملي يستلزم إجراء تغيرات تعاقدية أو تغيرات على التدفقات النقدية والتي تكون مطلوبة بصورة مباشرة لعملية الإصلاح، والتي يتم معاملتها كتغيرات في سعر الفائدة المتغيرة، بما يعادل الحركة في سعر الفائدة السوقية.
- » السماح بتغييرات يتغير إجراؤها بموجب متطلبات إصلاح معدل الليبور على تصنيفات التحوط وتوثيقات التحوط دون إيقاف علاقة التحوط.

كما في 31 ديسمبر 2021، لم ينتقل البنك إلى معيار سعر فائدة بديل لأي من مراكزه وسوف ينتقل لاستخدام معدلات مرجعية معيارية خالية من المخاطر في تاريخ أقصاه يونيو 2023. وكما في 31 ديسمبر 2021، يقدر انكشاف البنك لمخاطر الموجودات المالية والتي تستند إلى معدل الليبور بالدولار الأمريكي وتستحق بعد يونيو 2023 بمبلغ قدره 557,367 ألف دينار كويتي. أما انكشاف البنك لمخاطر المطلوبات المالية المرتبطة بمعدل الإيبور بالدولار الأمريكي، فهو غير جوهري نسبياً. تقدر الانكشافات لمعدل الفائدة المتغير بغير الدولار الأمريكي بمبلغ 13,612 ألف دينار كويتي فقط. ويتولى فريق عمل المشروع المتعلق بمعدلات الإيبور لدى البنك إدارة أنشطة الانتقال وسيستمر في التواصل مع أصحاب المصلحة المختلفين لدعم عملية انتقال منتظمة وتحقيق المخاطر الناتجة من الانتقال. كما البنك يعمل على عقد المناقشات لتحقيق عملية انتقال منتظمة لهذه الانكشافات حتى يتم استخدام المعدلات المرجعية المعيارية الحالية من المخاطر ذات الصلة.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2021 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

ملخص السياسات المحاسبية الهامة

2.3

أ. الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

يقوم البنك عند الاعتراف المبدئي بتصنيف موجوداته المالية لاحقاً كالتالي: موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على التوالي)، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يحدد البنك تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بها.

تقييم نموذج الأعمال

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات المالية بما يحقق تدفقات نقدية. ويقصد بذلك ما إذا كان هدف البنك يقتصر فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلًا من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كان يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" وقياسها وفقاً لقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال البنك على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- » كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحافظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛ و
- » المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (الموجودات المالية المحافظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لن يغير البنك من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحافظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراء مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

السياسات المحاسبية (تنمية)

2

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمية) 2.3

أ. الأدوات المالية (تنمية)

تصنيف الأدوات المالية (تنمية)

اختبار الاعتراف بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يكون نموذج الأعمال مرتبطاً بالاحتفاظ بالموجودات لتحسين التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع معاً، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار الاعتراف بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأعراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة المدفوعات مقدماً لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

عند إجراء هذا التقييم، يضع البنك في اعتباره ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متقدمة مع ترتيب الإقراض الأساسي، أي أن الفائدة تتضمن فقط المقابل النقدي للقيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وما إذا كان هامش الربح متفقاً مع ترتيب الإقراض الأساسي. إذا أدت الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر العادلة للأدوات النقدية التعاقدية بما لا يتفق مع ترتيب الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الأصل المالي ذي الصلة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يقوم البنك بإعادة التصنيف فقط عند تغيير نموذج الأعمال المرتبط بإدارة تلك الموجودات. وتنتمي إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة البيانات المالية الأولى التالية للتغيير. من المتوقع أن تكون مثل هذه التغييرات متكررة بشكل كبير ولم يقع أي منها خلال السنة.

الاعتراف/إلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي وفقاً لقيمة العادلة عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. تتضمن تكاليف المعاملات أو تخصيص قسطاً بالنسبة لتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم إدراج كافة مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة المحاسبة في تاريخ التسوية؛ أي تاريخ استلام البنك أو تسليمه للموجودات. ويتم إدراج التغييرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل أو في بيان الدخل الشامل وفقاً لسياسة المطابقة على الأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عاماً وفقاً للوائح أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً):

- » عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو
- » عندما يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن يتحمل البنك التزاماً بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع" أو
- » عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل وعندما إما (أ) أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه يفقد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل ما أو يقوم بالدخول في ترتيب القبض والدفع ولم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الجوهرية للأصل ولم يفقد السيطرة على الأصل، يتم الاعتراف بالأصل إلى الحد الذي يستمر فيه البنك في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يمكن أن يطالع البنك بدفعه أيهما أقل.

عندما يأخذ استمرار السيطرة شكل خيار مكتوب / أو مشتري (بما في ذلك الخيار الذي تم تسويته نقداً أو مخصص مماثل) للأصل المحول، فإن مقدار استمرار البنك في السيطرة هو قيمة الأصل المحول الذي يجوز البنك إعادة شرائه، وذلك باستثناء إذا كان الخيار شراء مكتوب (بما في ذلك الخيار الذي تم تسويته نقداً أو مخصص مماثل) للأصل يتم قياسه وفقاً لقيمة العادلة، فإن مدى استمرار البنك في السيطرة محدد بالقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)
الاعتراف/إلغاء الاعتراف (تتمة)

يتم إلغاء الاعتراف بالالتزام مالي عند الإفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو الغاؤه أو انتهاء صلاحيته. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بصورة جوهرية أو يتم تعديل شروط الالتزام القائم بصورة جوهرية، يتم معاملة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء اعتراف للالتزام الأصلي واعتراض بالالتزام جديد ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفأ أو المحول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل.

قياس الأدوات المالية
يتم مبدئياً الاعتراف بكافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة. وتدرج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية غير المقاومة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يصنف البنك موجوداته المالية إلى فئات القياس التالية:

- » التكلفة المطفأة
- » القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو
- » القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة
يُقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية وعدم تصنيفه كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- » أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
- » أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط لأصل المبلغ القائم.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء، وبعض الاستثمارات في أوراق دين مالية، وبعض الموجودات الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي كما يتم عرضها بالصافي بعد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

أدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
يُتم قياس أداة الدين وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفاء الشرطين التاليين وعدم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- » أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- » أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط لأصل المبلغ القائم.

يتم تسجيل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء الاعتراف بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية للتكلفة المطفأة للأداة والتي يتم تسجيلها في بيان الدخل. وعند إلغاء الاعتراف بأداة الدين، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المترافقية المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل، ويتم تسجيلها ضمن "أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

2 السياسات المحاسبية (النهاية)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (النهاية)

أ. الأدوات المالية (النهاية)

قياس الأدوات المالية (النهاية)

أدوات الدين المقاسة وفقاً لقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (النهاية)

بالنسبة لكافة الموجودات المالية الأخرى التي لا تستوفي معايير القياس وفقاً للتکلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم قياسها وفقاً لقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبالنسبة للربح أو الخسارة الناتجة من أدوات الدين التي تقلص لاحقاً وفقاً لقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط، فيتم تسجيلها في بيان الدخل ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي تنشأ فيها.

أدوات حقوق الملكية المدرجة وفقاً لقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر جهة الإصدار؛ أي الأدوات التي لا تشمل التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تثبت حقوق تحريدية في صافي موجودات جهة الإصدار.

يفسّر البنك لاحقاً كافة أدوات حقوق الملكية وفقاً لقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء في الحالات التي اختارت فيها إدارة البنك - عند الاعتراف المبدئي - تصنيف الاستثمار في الأسهم كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على نحو غير قابل للإلغاء. تقوم سياسة البنك على تصنيف الاستثمارات في الأسهم كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض بخلاف توليد عوائد استثمارية. في حالة اللجوء إلى ذلك الاختيار، يتم تسجيل أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل، بما في ذلك عند البيع. يتم تحديد هذا التصنيف لكل أداة على حدة. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم انخفاض القيمة. عند البيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحطة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. ويتم تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تتمثل عائداً على تلك الاستثمارات، في بيان الدخل كـ"إيرادات توزيعات الأرباح" عندما يثبت حق البنك في استلام المدفوعات.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية كمحفظة بها لغرض المتاجرة إذا تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث للاعتراف بالأرباح قصيرة الأجل. ويتم تسجيل وقياس الموجودات المحفظة بها لغرض المتاجرة في بيان المركز المالي وفقاً لقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، قد يلحاً البنك عند الاعتراف المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي لا يستوفي متطلبات القياس وفقاً للتکلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي فروق محاسبية قد تنشأ.

يتضمن هذا التصنيف المشتقات غير المصنفة كأدوات تحوط في علاقة تحوط، والتي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب. تدرج الإيرادات المعترف بها من هذه الموجودات المالية تحت بند "صافي الأرباح من التعامل بعملات أجنبية".

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- » القروض والسلف إلى البنوك والعملاء بما في ذلك الالتزامات خطابات الاعتماد والقبولات وعقود الضمانات المالية بما في ذلك الالتزامات
- » الاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة وفقاً للتکلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
- » الأرصدة لدى البنوك والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يصنف البنك انخفاض قيمة الموجودات المالية بصورة رئيسية إلى الفئتين التاليتين:

انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية

تتضمن التسهيلات الائتمانية القروض والسلف إلى البنوك والقبولات والضمادات وخطاب الاعتماد والقبولات والالتزامات غير المسحوبة. يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

2 السياسات المحاسبية (النهاية)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (النهاية)

أ. الأدوات المالية (النهاية)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (النهاية)

انخفاض قيمة الموجودات المالية الأخرى (خلاف التسهيلات الائتمانية)

يسجل البنك خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وللأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. لا تخضع الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

تعتبر الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي خسائر ائتمان متوقعة.

يسجل البنك خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرأ عن الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأوراق الدين المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تم تحديدها كأدوات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية وتتمثل هذه الأدوات المالية استثمارات في شركات وسندات سيادية ذات تصنيف جودة ائتمانية مرتفعة.

خسائر الائتمان المتوقعة

يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة إلى خسائر الائتمان التي من المتوقع أن تنشأ على مدى عمر الأصل ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل")، ما لم يحدث ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف بالأصل. وفي هذه الحالة، يتم احتساب المخصص على مدى 12 شهرأ ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر").

إن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر تمثل جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنشأ نتيجة حالات تعثر في سداد التسهيل الائتماني والمحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وعلى مدى 12 شهراً على أساس فردي أو مجمع أخذها في الاعتبار طبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية ذات الصلة.

يطبق البنك طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم نقل الموجودات بين المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهرأ

بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. يعتبر البنك الأصل المالي ذا مخاطر ائتمان منخفضة عندما يعادل تصنيف المخاطر الائتمانية المتعارف عليه عالمياً لـ "فئة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية إن التسهيلات الائتمانية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية هي تلك التسهيلات التي تتعرض للتأخر في سداد أصل المبلغ أو الفوائد لمدة أكثر من 90 يوماً، أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف مقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني. بالنسبة للمرحلة 3، يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية بنسبة 100% من صافي رصيد التعثر بعد استبعاد قيمة الضمان المؤهل.

تحديد الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان

عند تحديد مدى الارتفاع الجوهري لمخاطر التعثر منذ الاعتراف المبدئي، يأخذ البنك في اعتباره المعلومات الكمية والنوعية ومؤشرات التراجع والتحليل بناء على الخبرة التاريخية للبنك والتصنيف الائتماني الداخلي وتقدير مخاطر الائتمان بما في ذلك المعلومات المستقبلية لتحديد الارتفاع الجوهري لمخاطر الائتمان للتسهيل الائتماني. دون النظر إلى التغير في الدرجات الائتمانية، إذا تأخرت المدفوعات التعاقدية للتسهيلات الائتمانية لمدة أكثر من 30 يوماً فإن ذلك يعتبر ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. يتم نقل كافة الموجودات المالية التي تعرضت لارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي إلى المرحلة 2.

السياسات المحاسبية (تمة) 2

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تمة) 2.3

- أ. الأدوات المالية (تمة)
- انخفاض قيمة الموجودات المالية (تمة)
- خسائر الائتمان المتوقعة (تمة)

تحديد الارتفاع الجوهرى في مخاطر الائتمان (تمة)

يقوم البنك بتاريخ كل بيانات مالية بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية تعرضت لانخفاض في القيمة الائتمانية. ويرى البنك أن الأدلة الموضوعية على انخفاض قيمة أدوات الدين تشمل ما إذا كان هناك تأخر في سداد أي مبالغ لأصل المبلغ أو الفائدة لمدة تزيد عن 90 يوماً أو مواجهة صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني التصنيف الائتماني. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3. تشمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملوحظة التالية:

- » مواجهة المفترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية
- » مخالفة بنود العقد مثل التعثر أو التأخير في السداد
- » قيام البنك بإعادة هيكلة القروض أو السلف في ضوء شروط لم يأخذها البنك في اعتباره في حالات مخالفة لذلك،
- » احتمالية تعرض المفترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى أو
- » غياب سوق نشط للأسماء نظراً لصعوبات مالية.

تمثل الموجودات المالية المشتراء أو المستحدثة منخفضة القيمة الائتمانية في تلك الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 3.

وفي تاريخ البيانات المالية، إذا لم تسجل مخاطر الائتمان للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية ارتفاعاً ملحوظاً منذ الاعتراف المبدئي دون أن تتعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي الناتج المخصوص لتقيير احتمالات التعثر، والمخاطر في حالة التعثر، والخسائر الناتجة من التعثر. إن احتمالات التعثر تمثل احتمالات تعذر المفترض في الوفاء بالتزاماته المالي سواء على مدى 12 شهراً ("احتمالية التعثر على مدى 12 شهراً") أو على مدى العمر الإنتاجي المتبقى للالتزام ("احتمالية التعثر على مدى العمر الإنتاجي"). إن المخاطر في حالة التعثر تمثل الانكشافات المتوقعة في حالة التعثر. يقوم البنك باحتساب المخاطر في حالة التعثر، من الانكشافات الحالية المرتبطة بالطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبالغ الحالية وفقاً للعقد بما في ذلك الإطفاء. إن المخاطر في حالة التعثر لأصل مالي تمثل مجمل قيمة الدفترية. وتمثل الخسائر الناتجة من التعثر الخسائر المتوقعة نتيجة التعثر وقيمتها المتوقعة عند الاعتراف والقيمة الزمنية للأموال. وتعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً المبلغ المخصوص على مدار فترة الائتمان عشر شهراً التالية لاحتمالية التعثر مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة المخاطر في حالة التعثر. أما خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، فيتم احتسابها بالمبلغ المخصوص لقيمة احتمالات التعثر على مدى العمر المتبقى الكامل مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة المخاطر في حالة التعثر.

يعكس قياس خسائر الائتمان المتوقعة قياس للمبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من الناتج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمأمدة المتاحة دون آية تكلفة أو مجهود غير ملائم في تاريخ البيانات المالية حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

يقوم البنك بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ مساوي لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء لما يلي حيث يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- » استثمارات في أوراق الدين المالية المحددة على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية، و
- » الأدوات المالية الأخرى التي لم يطرأ لها أي زيادة في مخاطر الائتمان بصورة ملحوظة منذ الاعتراف المبدئي.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية التي تتضمن ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ البداية أو منخفضة القيمة الائتمانية.

السياسات المحاسبية (تتمة) 2

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) 2.3

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

الشطب

يتم شطب مجمل القيمة الدفترية للأصل المالي (سواء جزئياً أو كلياً) عندما يتوصل البنك إلى أن المدين ليس لديه موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تنتهي نقدية كافية لسداد المبالغ. في حالة أن يزيد المبلغ المشطوب عن مخصص انخفاض القيمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والذي يتم تطبيقه بعد ذلك على مجمل القيمة الدفترية. ومع ذلك، لا تزال الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لإجراءات إنفاذ القانون لكي يتم الامتنال لإجراءات البنك المتعلقة باسترداد المبالغ المستحقة.

الالتزامات

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة بالنسبة للالتزامات غير المسحوبة، يقوم البنك بتقدير الجزء من الالتزام المتوقع أن يتم سحبه على مدى العمر المتوقع له. يتم احتساب المخاطر في حالة التغير بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات غير المسحوبة استناداً إلى نفس المنهجية المتبعة للتسهيلات الائتمانية الأخرى المسحوبة.

عقود الضمانات وخطابات الاعتماد

يتم قياس التزام البنك مقابل كل ضمان أو خطاب اعتماد بناءً على المبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المترافق المدرج في بيان الدخل وخسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي والمخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى. ولهذا الغرض، يقوم البنك بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة سدادها إلى مالك عقود الضمان مقابل خسائر الائتمان المت kedda ارتباطاً بها. ويتم خصم النقص مقابل نسبة الفائدة المعدلة بالمخاطر المتعلقة بهذا النوع من المخاطر. ويتم اجراء الاحتساب بناءً على ترجيح السيناريوات الثلاث لاحتمالات التغير.

تعديل القروض والسلف إلى العملاء

يسعى البنك، متى كان ذلك ممكناً، إلى إعادة هيكلة القروض بدلاً من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد أجل ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقروض. بعد إعادة التفاوض على الشروط، تسري البنود والشروط للترتيب التعاقدية الجديدة في تحديد ما إذا كان القرض ما يزال متاخر السداد أم لا. في حالة إذا كانت التعديلات جوهرية، يتم إلغاء الاعتراف بالتسهيل ويتم الاعتراف بتسهيل جديد ذي بنود وشروط مختلفة بشكل جوهري. ويتم قياس مخصص خسائر التسهيل استناداً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً باستثناء في الحالات النادرة التي يعتبر فيها التسهيل الجديد أصلاً مستحدثاً منخفض القيمة الائتمانية. وفي حالة تعديل القروض والسلف إلى العملاء دون إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة معدل الفائدة الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية.

مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يجب على البنك احتساب مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتاخرة في حالة عدم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدية، أو إذا تجاوز التسهيل المحددات المتفق عليها سلفاً. يتم تصنيف التسهيل الائتماني كمتاخر ومنخفض القيمة في حالة التأخير في سداد الفائدة/ الربح أو أصل المبلغ لمدة أكثر من 90 يوماً وكانت القيمة الدفترية للتسهيل أكبر من قيمته المتوقعة استردادها. إن القروض المتاخرة ولكن غير منخفضة القيمة وتلك منخفضة القيمة يتم إدارتها ومراقبتها كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها بين الفئات الأربع التالية والتي يتم الاستعانة بها لتحديد المخصصات:

المخصصات المحددة %	المعابر	الفئة
-	غير منتظمة لمدة تصل إلى 90 يوم	تحت المراقبة
20%	غير منتظمة لمدة 91-180 يوم	غير منتظمة
50%	غير منتظمة لمدة 181-365 يوم	ديون مشكوك في تحصيلها
100%	غير منتظمة لمدة أكثر من 365 يوم	ديون معروفة

يجوز أن يدرج البنك تسهيل ائتماني في ضمن إحدى الفئات السابقة بناءً على رأي الإدارة حول الظروف المالية وأو غير المالية للعميل. إضافة إلى مخصصات محددة، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصصات العامة بنسبة 1% للتسهيلات النقدية و 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة التسهيلات الائتمانية السارية، بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تطبق عليها التعليمات ولا تخضع لمخصص محدد.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة المبين كما يلي، استناداً إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة؛
- المستوى 2: أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى 3: أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المسعرة إلى أسعار الشراء المعروضة عند الإقفال. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المداربة إلى أحدث صافي قيمة معلنة للموجودات.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة بناء على معدلات الأسعار /الربحية أو الأسعار/التدفقات النقدية المعمول بها بعد تعديليها لكي تعكس الظروف المرتبطة بالجهة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو شركات الصنمان أو الأدوات الاستثمارية المماثلة تستند إلى أحدث أسعار شراء معلنة/ صافي قيمة الأصل.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقاً للأسعار الحالية للأدوات مالية مماثلة.

تعادل القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة الربح أو الخسارة غير المحققة الناتجة من ربط الأداة المشتقة بالسوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

أرباح أو خسائر "اليوم الأول"

عندما يكون سعر المعاملة مختلفاً بالنسبة للقيمة العادلة عن معاملات السوق الأخرى المعروضة حالياً لنفس الأداة، أو استناداً إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق المعروضة، يسجل البنك مباشرةً الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في "صافي إيرادات المتاجرة". في الحالات التي يتم فيها تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير معروضة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل عندما تصبح المدخلات معروضة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأداة.

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (الالتزام بإعادة شراء repos) لا يتم إلغاء الاعتراف بها من بيان المركز المالي. وتدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل معدلات فائدة ويتم تسجيل الفرق بين المبيعات وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم تسجيل الموجودات المشترأة في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه - (الالتزام إعادة شراء عكسي reverse repos) - في بيان المركز المالي. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات تتم معاملتها كموجودات تكتسب فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

المقاصلة

تمت المقاصلة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق ملزم قانوناً لمقاصدة المبالغ المحققة وينوي البنك أما أن يسدد على أساس الصافي أو تحقيق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات في نفس الوقت.

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط

يدخل البنك، في سياق نشاطه المعتاد، في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج المشتقات ذات القيم العادلة الموجبة (أرباح غير محققة) ضمن "الموجودات الأخرى" بينما تدرج المشتقات ذات القيمة العادلة السالبة (خسائر غير محققة) ضمن "المطلوبات الأخرى" في بيان المركز المالي.

السياسات المحاسبية (تتمة)

2

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط (تتمة)

يتم فصل المشتقات المتضمنة في التزام مالي أو عقد رئيسي غير مالي عن العقد الرئيسي ويتم المحاسبة عنها كمشتقات منفصلة إذا كانت الخصائص والمخاطر الاقتصادية غير مرتبطة عن كثب بالعقد الرئيسي وإذا كانت الأداة المنفصلة ذات نفس الشروط التي للأداة المشتقة تستوفي تعريف الأداة المشتقة. ولا يتم قياس العقد المختلط وفقاً لقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم قياس هذه الأدوات المشتقة المتضمنة وفقاً لقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم بشكل عام قياس القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونمذج التدفقات النقدية المخصومة ونمذج التسuir وفق الملامن. تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحافظ بها بعرض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل ويفصح عنها ضمن إيرادات التشغيل. تتضمن المشتقات المحافظ بها بعرض المتاجرة أيضاً تلك المشتقات التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط المبينة أدناه.

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف معاملات التحوط إلى فئتين (أ) معاملات تحوط القيمة العادلة التي توفر التحوط ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به، و (ب) معاملات تحوط التدفقات النقدية التي توفر التحوط من التغير في التدفقات النقدية الذي أما ينبع إلى مخاطرة معينة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو معاملة متوقعة.

متطلبات فعالية التحوط
تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- « هناك "علاقة اقتصادية" بين البند الذي يتم التحوط له وأداة التحوط.
- « ليس لمخاطر الانتمان "تأثير مهمين على التغيرات في القيمة" والتي تنتج من العلاقة الاقتصادية.
- « تمثل نسبة التحوط بعلاقة التحوط تلك الناتجة من حجم البند الذي يتم التحوط له والذي يقوم البنك بالفعل بالتحوط له وكذلك حجم أداة التحوط والذي يستخدمه البنك فعلياً في التحوط لحجم البند الذي يتم التحوط له.

يتم توثيق هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التحوط، بما في ذلك تعريف أداة التحوط والبند الذي يتم التحوط له المتعلقة بها وطبيعة المخاطرة المتحوط لها وكيفية قيام البنك بتقدير فعالية علاقة التحوط. لاحقاً، يجب تقييم التحوط وتحديدها على أنها معاملة تحوط فعالة على أساس مستمر.

بالنسبة لمعاملات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التحوط وفقاً لقيمة العادلة مباشرة ضمن "موجودات أخرى" أو "مطلوبات أخرى" وفي بيان الدخل. تعدل أي أرباح أو خسائر ذات صلة بالبند المتحوط له والمتعلقة بالمخاطر المتحوط لها مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط له وتسجل في بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات تحوط التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر من أداة التحوط والذي تحدد أنه تحوط فعال مباشرة في بيان الدخل الشامل كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل. بالنسبة لتحول التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل المالي أو الالتزام المالي خلالها على بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات التحوط التي لا تستوفي معايير محاسبة التحوط، تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مباشرة إلى بيان الدخل.

يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو انتهاء مدتها أو ممارستها أو عندما لا تعد مستوفية لشروط محاسبة التحوط أو عندما لا تعد المعاملات المستقبلية متوقعة الحدوث أو في حالة إلغاء التصنيف. في ذلك الوقت، يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر تراكمية لأداة التحوط المسجلة في حقوق الملكية حتى يتم حدوث المعاملات المتوقعة. عندما يصبح من غير المتوقع حدوث المعاملات المستقبلية أو عندما يتم إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المترافق المسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل. في حالة معاملات تحوط القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل فائدة، فإن أي تعديل على قيمتها الدفترية فيما يتعلق بالتحوط الموقف يتم إطفاؤه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

2 السياسات المحاسبية (النهاية)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (النهاية)

ج. الضمانات المعاد الاحتفاظ بها

يقوم البنك أحياناً بتملك بعض الموجودات المقدمة كضمانات ضمن تسوية القروض والسلف ذات الصلة. يدرج مثل هذا الأصل بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات، أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل.

يقوم البنك بمراجعة الضمانات المعاد حيازتها والمصنفة كـ "موجودات أخرى" في تاريخ كل بيانات مالية، ويتأكد من تصفيفها طبقاً لسياسة المحاسبة المطبقة على نفس الفئة من الاستثمارات.

د. مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل - نتيجة لأحداث سابقة - ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية خارج البنك من أجل سداد التزام حالي أو قانوني أو استدلالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المصاروف المتعلق بأي مخصص في بيان الدخل بالصافي بعد أي استرداد.

هـ. مكافأة نهاية الخدمة

يلزم البنك بموجب قانون العمل الكويتي والعقود المحددة للموظفين، إن وجدت، بدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عند نهاية الخدمة. عادة ما يستند استحقاق المكافأة إلى طول مدة خدمة الموظفين وإتمام الحد الأدنى من مدة الخدمة. إن التكلفة المتوقعة لهذه المزايا يتم استحقاقها خلال فترة التوظيف. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول. يتم تحديد القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة سنوياً من خلال تقييمات إكتوارية بواسطة طريقة الوحدات الائتمانية المتوقعة. ويتضمن التقييم الاكتواري العديد من الافتراضات مثل معدل الخصم وزيادات الراتب المستقبلية ومعدلات الوفيات. يتم مراجعة هذه الافتراضات في تاريخ كل بيانات مالية.

و. أسهم الخزينة

ت تكون أسهم الخزينة من أسهم البنك الصادرة التي تم إعادة شرائها لاحقاً من قبل البنك ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بها مباشرة. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع غير قابل للتوزيع، كما يتم تحويل أي خسائر محققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحويل أية خسائر اضافية على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي الإيجاري والاحتياطيات الأخرى. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقية عن أسهم الخزينة. ويعود إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بالتناسب وتخفيف متوسط تكلفة السهم بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ز. مباني ومعدات

تدرج الأرض والمباني مبدئياً بالتكلفة. بعد الاعتراف المبدئي، تدرج الأرض بالمبلغ المعاد تقييمه، والذي يتمثل في القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. يتم إعادة التقييم بصورة دورية من قبل مقيمي عقارات متخصصين. يتم تسجيل الفائض أو العجز الناتج من إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتتجاوز معه العجز ذلك الفائض المسجل سابقاً. يتم تسجيل الجزء من العجز المرتبط بإعادة التقييم والذي يزيد عن فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل. وإلى الحد الذي يعكس فيه فائض إعادة التقييم خسارة إعادة تقييم مسجلة سابقاً في بيان الدخل، يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض المباعة مباشرةً إلى الأرباح المرحلة.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المترافق و خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحتسب استهلاك المبني والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك:

مباني	5 إلى 10 سنوات
معدات	3 إلى 5 سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمبني والمعدات لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. فإذا توفر مثل ذلك المؤشر وعندما تكون القيمة الدفترية مسجلة بأكثر من مبلغها المقدر الممكن استرداده، تخفض الموجودات إلى قيمها الممكن استردادها. تتم مراجعة القيم التخريبية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات، ويتم تعديلها متى كان ذلك ملائماً، في نهاية كل سنة مالية.

السياسات المحاسبية (تتمة) 2

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ كل بيانات مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلًا قد تناقص قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل ما أو لوحدة إنتاج نقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويختفي إلى مبلغ الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستثناء خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم أو التقييمات الخارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

بالنسبة للموجودات ما عدا الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن رد خسارة انخفاض القيمة محدود بحيث لا يمكن أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. ويسجل هذا الرد في بيان الدخل.

لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

ط. الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يتحمل معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة منها.

يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

ي. إيرادات ومصروفات فوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل لكافحة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلية هو المعدل الذي يقوم بخصم التدفقات النقدية المقدرة المستقبلية تماماً على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، إذا كان ذلك مناسباً، على مدار فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلية، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد وتکاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الانتeman المستقبلية. وبمجرد تعرض أصل مالي منصف كثروض وسلف للانخفاض في القيمة، يتم تسجيل إيرادات الفوائد بواسطة معدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة انخفاض القيمة.

ك. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضربيّة دعم العمالة الوطنية والزكاة

يتم احتساب مخصص لحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضربيّة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقاً للوائح المالية في دولة الكويت.

ل. عقود التأجير

يقوم البنك في بداية العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل في عقد تأجير. ويتمثل عقد العقد في عقد تأجير إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل نقد. وفي حالة تحديد العقد كعقد تأجير، يسجل البنك أصل حق الاستخدام والتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. كما اختيار البنك الاستفادة من إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي تمت مدتها التأجير بموجها في تاريخ البدء لمدة 12 شهراً أو أقل وعقود التأجير التي تناقص قيمتها الأصل الأساسي. يتم تسجيل مدفوعات عقود التأجير كمصروفات تشغيل في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

السياسات المحاسبية (تنمية) 2

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمية) 2.3

ل. عقود التأجير (تنمية)

موجودات حق الاستخدام

تقاس موجودات حق الاستخدام مبدئياً وفقاً للتكلفة والتي تتضمن المبلغ المبدئي لمطلوبات عقود التأجير معدلة بأي مدفوعات تأجير مسددة في أو قبل تاريخ البدء زائداً أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكديها. يتم استهلاك أصل حق الاستخدام لاحقاً بواسطة طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير. إضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية بخسائر انخفاض القيمة إن وجدت. يسجل البنك موجودات حق الاستخدام ضمن "ممتلكات ومعدات" في بيان المركز المالي.

مطلوبات التأجير

يتم قياس مطلوبات عقود التأجير مبدئياً وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقود التأجير غير المسددة في تاريخ بدء العقد مخصوصة بمعدل الاقتراض التزادي للبنك. يتم لاحقاً قياس مطلوبات عقود التأجير وفقاً للتكلفة المطافأة بواسطة طريقة الفائدة الفعلية. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغير في مدفوعات عقد التأجير. يسجل البنك مطلوبات عقود التأجير ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي.

م. موجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المحافظ عليها بصفة الوكالة أو الأمانة لا تعامل كموجودات أو مطلوبات خاصة بالبنك وبالتالي هي غير مدرجة في بيان المركز المالي. تدرج الإيرادات من أنشطة الأمانة تحت بند "صافي اتعاب وعمولات".

ن. العملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية. يتم تقدير عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقاً لأسعار الآجلة السائدة بتاريخ البيانات المالية. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن بيان الدخل.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً في بيان الدخل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

س. النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل لأغراض بيان التدفقات النقدية على النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات الاستحقاق الأصلية التي لا تزيد عن ثلاثة أيام من تاريخ الإيداع.

ط. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من البنك يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقدير الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء – متى كان ذلك ملائماً – وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لإعداد التقارير حولها.

ق. الضمانات المالية

يمنح البنك في سياق أعماله العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة والتي تمثل في القسط المستلم، ضمن بند "المطلوبات الأخرى". كما يتم قيد القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند "صافي اتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم قياس مطلوبات عقود الضمانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة إذا لم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا تنشأ من تحويل لأصل مقاييس مبدئياً وفقاً للقيمة الأعلى من بين:

- مبلغ مخصص الخسائر المحدد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (راجع بند الموجودات المالية أعلاه)
- المبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المترافق المسجل طبقاً لسياسات الاعتراف بالإيرادات المبينة أعلاه، حسبما هو ملائم.

ص. منح حكومية

تُسجل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة ببيان مصروفات فيتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس مترافق على مدى الفترات التي يتم بها تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات، والتي توجد نهاية للتعميق عنها بالمقابل كما يتم إدراجها ضمن نفس البنك بيان الدخل. وعندما تتعلق المنحة بأصل ما، فيتم الاعتراف بها كإيرادات بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ق. أموال مقرضة أخرى
تتضمن الأموال المقرضة الأخرى السندات المساعدة بالشريحة 2 والقروض متوسطة الأجل. وتمثل هذه الأموال التزامات مالية ويتم الاعتراف بها مبدئياً وفقاً لقيمة العادلة والتي تمثل متطلبات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

2.4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات التالية لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. إن أهم الاستخدامات للأحكام والتقديرات هي كما يلي:

تصنيف الأدوات المالية

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية إلى نتائج اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفوائد واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدف تجاري معين. يتضمن هذا التقييم أحكام تعكس كافة الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الأصل وقياسه، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها ومكافأة مديرى الموجودات.

يقوم البنك بمراقبة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والتي تم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها بغض النظر على أسباب استبعادها ومدى اتساق هذه الأسباب مع الغرض من الأعمال التي تم حيازة الأصل من أجله. تمثل المراقبة جزءاً من التقييم المستمر للبنك لمدى ملائمة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بباقي الموجودات المالية. وفي حالة عدم ملائمة نموذج الأعمال، يتم تحديد ما إذا وجد تغير في نموذج الأعمال وبالتالي تغير متوقع في تصنيف هذه الموجودات. تحدد هذه الأحكام ما إذا كان سيتم لاحقاً قياسها بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة أو بقيمة العادلة، وما إذا كان سيتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للأدوات في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل. للمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الإيضاح 2.3 (أ) تصنification الأدوات المالية لمزيد من المعلومات.

خسائر انخفاض القيمة للأدوات المالية

إن قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات جوهيرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني. كما يجب اتخاذ عدد من الأحكام الجوهرية عند تطبيق متطلبات المحاسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة ومنها:

- » تحديد معايير الارتفاع الجوهرى في مخاطر الائتمان،
- » اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، و
- » تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وترجيحاتها النسبية.

يقوم البنك بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء القروض والسلف إلى البنوك والعملاء حيث يقوم البنك بشأنها بتطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن الاستعانة بالبيانات والافتراضات الخارجية والداخلية بصورة جوهرية. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الإيضاح 2.3 (أ) حول انخفاض قيمة الأدوات المالية.

تقييم الأدوات المالية غير المسورة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسورة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- » معاملات حديثة في السوق ذات شروط متكافئة.
- » التدفقات النقدية المتوقعة مخصوصة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنيود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- » القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- » نماذج التقييم.

يراجع البنك أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملاءمة هذه الأساليب باستخدام إما الأسعار من معاملات حالية مثبتة في السوق لنفس الأداة المالية أو أي بيانات سوقية أخرى متاحة ملحوظة.

السياسات المحاسبية (تتمة) 2

الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة) 2.4

تقييم الأدوات المالية غير المسورة (تتمة)

يتم احتساب القيمة استناداً إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات ... إلى غير ذلك. كما يستند حجم التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكّد.

معايير صادرة ولكن لم تسر بعد 2.5

لم يتم تطبيق عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 بشكل مبكر عند إعداد البيانات المالية للشركة. ينوي البنك تطبيق هذه المعايير - متى أمكن ذلك - عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية – الرسوم ضمن اختبار "نسبة 10%" في حالة إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات السنوية للسنوات 2018-2020 من عملية إعداد المعايير الدولية للتقارير المالية، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يتضمن التعديل توضيحات حول الرسوم التي تدرجها المنشأة ضمن التقييم الذي تجريه حول مدى اختلاف شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل بصورة جوهرية عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المبالغ المسددة أو المستلمة فيما بين المقرض والمقرض مشتملةً على الرسوم المسددة أو المستلمة إما من قبل المقرض أو المقرض نيابةً عن الآخر. تطبق المنشأة هذا التعديل على المطلوبات المالية المعدلة أو المتداولة في أو بعد بداية فترة البيانات المالية السنوية التي تقوم فيها المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة. لا يتوقع البنك أي تأثير مادي على بياناته المالية.

تأثير جائحة كوفيد-19 .3

جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020

لقد تسبّبت جائحة كورونا (كوفيد-19) في حالات من عدم التيقن بالبيئة الاقتصادية على مستوى العالم، مما أدى إلى اتخاذ السلطات العديد من الإجراءات لمحاولة احتواء انتشار فيروس كوفيد-19 وتأثيره، مثل حظر رحلات الطيران وفرض القيود على السفر وتطبيق الحجر الصحي وفرض القوود على الأنشطة التجارية بما في ذلك قرارات الإغلاق الكلي والجزئي. وقد تستمر جائحة كوفيد-19 في التأثير سلباً على الأعمال والأطراف المقابلة والعملاء لدى البنك، وكذلك دولة الكويت وأو الاقتصاد العالمي لفترة زمنية أطول.

تأجيل القروض الاستهلاكية والمقسطة لعام 2021

أعلنت البنوك الكويتية عن تأجيل سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة للعملاء المستحقين عند الطلب، وفقاً لتعليمي بنك الكويت المركزي رقم 2 /رب/ رـ/ رسـ /أـ/ رسـ /أـ/ رسـ /أـ/ رسـ رقم 476/أـ/ رسـ /أـ/ رسـ /أـ/ رسـ /أـ/ رسـ المؤرخ في 18 أبريل 2021 بشأن تنفيذ أحكام المادة (2) من القانون رقم (3) لسنة 2021 ("القانون") فيما يتعلق بتأجيل الالتزامات المالية لفترة ستة أشهر مع الغاء الفائدة الناتجة عن هذا التأجيل ("برنامج 2021"). ويمثل تأجيل الأقساط دعماً قصيراً الأجل للسيولة لمعالجة مشكلات التدفقات النقدية المحتملة للمقترضين وتحمّل حكومة الكويت تكلفة تأجيل الأقساط بالكامل وفقاً للقانون.

قام البنك بتنفيذ برنامج 2021 من خلال تأجيل الأقساط لفترة ستة أشهر بدءاً من تاريخ طلب العميل مع تمديد فترة التسهيل ذات الصلة. وقد أدى تأجيل الأقساط إلى خسارة للبنك نتجت من تعديل التدفقات النقدية التعاقدية بمبلغ 26,084 ألف دينار كويتي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. وقد تمت مقاصدة هذه الخسارة بالمبلغ المستحق استلامه من الحكومة الكويتية كمنحة حكومية وفقاً للقانون. قام البنك بتسجيل إيرادات المنحة الحكومية عن طريق مقاصتها مقابل خسائر التعديل الناتجة عن برنامج 2021. يتم تضمين أرصدة المنحة الحكومية المدينة ضمن الموجودات الأخرى في بيان المركز المالي (إيضاح 14).

تأجيل القروض الاستهلاكية والمقسطة لعام 2020

استجابةً لقرار مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت، أعلن البنك عن تأجيل تحصيل مدفوّعات القروض الاستهلاكية والمقسطة وكذلك مدفوّعات بطاقات الائتمان لفترة ستة أشهر اعتباراً من 1 أبريل 2020 دون تحويل فائدة أو أي رسوم أخرى إضافية نتيجةً لهذا التأجيل. ويعتبر تأجيل الأقساط بمثابة دعم سيولة قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات التدفقات النقدية المحتملة لدى المفترضين من الأفراد. وأدى برنامج تأجيل القروض إلى خسائر تعديل على مدار اليوم الأول بمبلغ 42,212 ألف دينار كويتي نتيجةً تعديل التدفقات النقدية التعاقدية كما في 1 أبريل 2020. وتم تحويل خسائر التعديل على الأرباح المرحلة طبقاً للسياسة المحاسبية للبنك المبينة بالإيضاح 2.1.

.3 تأثير جائحة كوفيد-19 (تتمة)

الخدمات الأخرى المتاثرة للعملاء من غير الأفراد لعام 2020
تأجيل الأقساط: استناداً إلى تعليمات بنك الكويت المركزي، أتاح البنك للخدمات الأخرى المتاثرة للعملاء من غير الأفراد خيار تأجيل سداد الأقساط لمدة 6 أشهر دون تحمل أي غرامات ورسوم. كما أفاد البنك هؤلاء العملاء بأنه سيتم الاستمرار في استحقاق الفائدة بمعدلاتها التعاقدية الحالية خلال فترة السماح وكذلك تلك المسددة بعد انتهاء فترة السماح في سبتمبر 2020.

القروض الميسرة الجديدة: تماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي حول القروض الميسرة للعملاء المتضررين نتيجة جائحة كوفيد-19 لتفطير عجز التدفقات النقدية، منح البنك قروضاً لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعملاء من الشركات. ومدة القروض هي بحد أقصى 3 سنوات مع فترة سماح سنة واحدة بسعر فائدة ثابت بنسبة 2.5%.
 وسوف تتحمل الحكومة الكويتية تكلفة الفائدة بالكامل عن السنة الأولى وبنسبة 50% من تكلفة الفائدة عن السنة الثانية.

المنحة الحكومية لعام 2020

للتحفيز من تأثير جائحة كوفيد-19، قامت حكومة دولة الكويت باتخاذ تدابير لمساعدة الشركات الخاصة استجابة للجائحة. وتشمل هذه التدابير المساعدة الحكومية المقدمة للقوى العاملة في القطاع الخاص.

خلال سنة 2020، تلقى البنك دعماً مالياً لمواجهة جائحة كوفيد-19 من الهيئة العامة للقوى العاملة بحكومة الكويت وقام بتسجيله في بيان الدخل كاحتياط إلى "مصرفوفات الموظفين" على أساس مماثل على مدار فترات قيام البنك بتسجيل المصرفوفات عن مصرفوفات الموظفين ذات الصلة.

إجراءات الدعم لمواجهة جائحة كوفيد-19

اتخذ بنك الكويت المركزي في الثاني من أبريل 2020 عدة إجراءات في إطار جهوده لدعم الاقتصاد المحلي والقطاع المصرفي في الكويت عن طريق تفعيل عدة إجراءات لتعزيز قدرة البنك على القيام بدور حيوي في الاقتصاد وزيادة قدرتها الإقراضية وتعزيز إمكانياتها التمويلية وتشجيعها على إقراض القطاعات الاقتصادية المنتجة وتوفير السيولة للعملاء المتضررين، فيما يلي الإجراءات السارية حتى 31 ديسمبر 2021:

- تخفيف نسبة تغطية السيولة من 100% إلى 80%， واعتباراً من 1 يناير 2022: 90%.
- تخفيف نسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%， واعتباراً من 1 يناير 2022: 90%.
- تخفيف نسبة السيولة الرقابية من 18% إلى 15%， واعتباراً من 1 يناير 2022: 16.5%.
- رفع الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة المتعلقة بالسيولة عبر النطاقات الزمنية المتعددة.
- زيادة الحد الأقصى المتاح للتمويل من 90% إلى 100 بالنسبة للودائع، واعتباراً من 1 يناير 2022: 95%.
- الإفراج عن المصددة الرأسمالية التحوطية بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر في صورة الشريحة 1 من حقوق ملكية المساهمين، واعتباراً من 1 يناير 2022: 1.5%.
- تخفيف أوزان المخاطر فيما يخص الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75% إلى 25% لأغراض كفاية رأس المال.

استمرارية الأعمال

استجابةً للجائحة، قام البنك بتطبيق بروتوكولات العودة إلى أماكن العمل والضوابط الرقابية التي تعطي الأولوية لصحة العملاء والموظفين والشركاء المجتمعين عن طريق الإبقاء على بيئة العمل آمنة قدر الإمكان. وهذه الإجراءات تشمل: فتح الفروع في ظل إرشادات صارمة للحفاظ على السلامة والسماح للموظفين بالعمل من عن بعد والاستفادة من منصات العمل الإلكترونية وخطط مواصلة الأعمال واستراتيجيات الطوارئ مسبقة التخطيط للعمليات الجوهرية المنفذة بموقع العمل. هذه الإمكانيات سمحتنا بمواصلة تقديم الخدمة لعملائنا. سيواصل البنك إدارة المخاطر التشغيلية المتزايدة المتعلقة بتنفيذ خطط استمرارية الأعمال طبقاً لسياسات إدارة المخاطر.

راجع الإيضاح 24 حول البيانات المالية للاطلاع على مستجدات مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

إيرادات فوائد .4

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
9,425	5,573	سندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي
4,692	3,339	استثمارات في أوراق دين مالية
5,902	2,333	إيداعات لدى البنوك
189,329	174,749	قرופض وسلف إلى البنوك والعملاء
209,348	185,994	

مصروفات فوائد .5

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
3,483	3,711	حسابات تحت الطلب وحسابات ادخار
65,293	39,304	ودائع محددة الأجل
9,208	5,077	قرفوض بنكية
6,597	5,589	أموال مقرضة أخرى
84,581	53,681	

صافي أتعاب وعمولات .6

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
31,715	38,060	إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات
(7,579)	(10,632)	إجمالي مصروفات الأتعاب والعمولات
24,136	27,428	

يتضمن إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات مبلغ 537 ألف دينار كويتي (2020: 366 ألف دينار كويتي) من الأنشطة بصفة الأمانة.

مخصصات محددة .7

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
62,360	52,628	قرفوض وسف للعملاء
2,116	3,205	- نقدية (إيضاح 12)
64,476	55,833	- غير نقدية (إيضاح 18)

ربحية السهم الأساسية والمخففة .8

تحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تحتسب مبالغ ربحية السهم المخففة عن طريق قسمة ربح السنة الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المحتملة المخففة إلى أسهم. ليس لدى البنك أسهم محتملة مخففة قائمة كما في 31 ديسمبر 2021.

.8 ربحية السهم الأساسية والمخففة (تتمة)

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
28,799	42,105	
		ربح السنة
سهم 2,927,815,660	سهم 3,008,509,602	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة
فلس 10	فلس 14	ربحية السهم الأساسية والمخففة

.9 النقد والنقد المعادل

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
303,156	316,277	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
220,517	74,407	نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى ومؤسسات مالية أخرى
582,301	551,878	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى تستحق خلال ثلاثة أيام
1,105,974	942,562	
(49)	(67)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
1,105,925	942,495	

في 31 ديسمبر 2021، قدرت الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المستحقة لمدة تزيد عن 30 يوماً بمبلغ 124,645 ألف دينار كويتي (2020: 3,033 ألف دينار كويتي) وقد تم تسويتها مقابل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ 3 آلاف دينار كويتي (2020: لا شيء دينار كويتي).

في 31 ديسمبر 2021 و2020، تم تصنيف النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

.10 سندات خزينة حكومة الكويت

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية.

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
34,500	52,000	تستحق خلال سنة واحدة
74,000	22,000	تستحق بعد سنة
108,500	74,000	

في 31 ديسمبر 2021 و2020، تعتبر سندات خزينة حكومة الكويت منخفضة المخاطر ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

11. سندات بنك الكويت المركزي

يتم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي، وهي تستحق خلال فترة لا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ الإصدار.

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	سندات بنك الكويت المركزي
280,724	281,197	

في 31 ديسمبر 2021 و2020، تعتبر سندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

12. قروض وسلف للبنوك والعملاء

تمثل القروض والسلف المبالغ المدفوعة إلى البنوك والعملاء. فيما يلي تقدير البنك لنتركز مخاطر الائتمان استناداً إلى الغرض الأساسي من القروض والسلف الممنوحة:

في 31 ديسمبر 2021:

المجموع ألف دينار كويتي	باقي دول العالم ألف دينار كويتي	آسيا والمحيط الهادئ ألف دينار كويتي	غرب أوروبا ألف دينار كويتي	دول الشرق الأوسط الأخرى ألف دينار كويتي	الكويت ألف دينار كويتي	أ. قروض وسلف للعملاء	شخصية مالية
							تجارية
2,071,166	2,106	-	-	-	2,069,060		نفط خام وغاز
189,696	-	-	-	73,834	115,862		إنشائية
450,687	-	-	15,848	10,013	424,826		صناعية
344,539	-	-	-	45,375	299,164		عقارات
189,507	-	-	-	9,953	179,554		أخرى
318,496	-	-	-	13,613	304,883		
757,276	-	-	-	30,761	726,515		
516,961	-	-	-	302,476	214,485		
						مجمل القروض والسلف للعملاء	
4,838,328	2,106	-	15,848	486,025	4,334,349		
						ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	
	(280,242)						
	4,558,086						
						ب. قروض وسلف للبنوك	
279,987	15,125	4,606	9,075	190,575	60,606		مجمل القروض والسلف للبنوك
	(1,536)					ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	
	278,451						
						القروض والسلف للبنوك	

12. قروض وسلف للبنوك والعملاء (تممة)

في 31 ديسمبر 2020:

المجموع ألف دينار كويتي	باقى دول العالم ألف دينار كويتي	آسيا والمحيط الهادى ألف دينار كويتي	غرب أوروبا ألف دينار كويتي	دول الشرق الأوسط الأخرى ألف دينار كويتي	الكويت ألف دينار كويتي	أ. قروض وسلف للعملاء	شخصية مالية تجارية نفط خام وغاز إنسانية صناعية عقارية أخرى
1,862,186	7,143	-	-	-	1,855,043		
140,556	-	-	-	27,949	112,607		
420,074	-	-	17,231	3,033	399,810		
282,483	-	-	-	22,744	259,739		
236,197	-	-	-	10,561	225,636		
271,408	-	-	-	1,213	270,195		
710,935	-	-	-	15,981	694,954		
460,233	-	-	-	247,284	212,949		
4,384,072	7,143	-	17,231	328,765	4,030,933		
(267,535)							
<u>4,116,537</u>							
193,220	20,520	-	-	141,971	30,729		
(1,157)							
<u>192,063</u>							

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

2020			2021			
المجموع ألف دينار كويتي	عام محدد	المجموع ألف دينار كويتي	عام محدد	المجموع ألف دينار كويتي	عام محدد	
282,322	249,030	33,292	268,692	253,804	14,888	في 1 يناير
(80,764)	-	(80,764)	(43,193)	-	(43,193)	مبالغ مشطوبة
67,134	4,774	62,360	56,279	3,651	52,628	المحمل على بيان الدخل
<u>268,692</u>	<u>253,804</u>	<u>14,888</u>	<u>281,778</u>	<u>257,455</u>	<u>24,323</u>	في 31 ديسمبر

إن المخصصات المحددة وال العامة تستند إلى المتطلبات الواردة ضمن تعليمات بنك الكويت المركزي والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي. راجع ايضاح 2.3 (أ) انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على المزيد من المعلومات.

تمثل استردادات القروض، بالصافي بعد الشطب، صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ 654 ألف دينار كويتي (2020: 5,846 ألف دينار كويتي) والاستردادات بقيمة 12,597 ألف دينار كويتي (2020: 11,358 ألف دينار كويتي).

12. قروض وسلف للبنوك والعملاء (تنمية)

الحركة في مخصص انخفاض القيمة (تنمية)

المجموع العام ألف دينار كويتي	2020		2021		إن الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة هي كما يلي:
	قروض استهلاكية	قروض للشركات	المجموع العام ألف دينار كويتي	قروض استهلاكية	
282,322	22,417	259,905	268,692	17,674	في 1 يناير مبلغ مشطوبة المحمل على بيان الدخل
(80,764)	(23,281)	(57,483)	(43,193)	(15,266)	
67,134	18,538	48,596	56,279	24,565	
268,692	17,674	251,018	281,778	26,973	في 31 ديسمبر
<u>268,692</u>	<u>17,674</u>	<u>251,018</u>	<u>281,778</u>	<u>26,973</u>	<u>254,805</u>

راجع إيضاح 24 (أ) حول الموجودات المالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ 18,563 ألف دينار كويتي (2020: 15,406 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

مقارنة بين إجمالي المخصصات وخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	مخصص التسهيلات النقدية مخصص التسهيلات غير النقدية
268,692	281,778	
15,406	18,563	
284,098	300,341	إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية
171,978	188,631	خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9
112,120	111,710	زيادة إجمالي المخصصات عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9
39%	37%	زيادة المخصصات كنسبة من إجمالي المخصصات

13. استثمارات في أوراق مالية

		2020			2021			
		القيمة العادلة			القيمة العادلة			
المجموع	الف ألف دينار كويتي	من خلال	الإيرادات	الشاملة	النكاففة المطفأة	المجموع	النكاففة	استثمارات مسيرة
		الف ألف دينار كويتي	سداد/ صكوك					
81,620	-	81,620			71,626	-	71,626	سيادية
34,147	-	34,147			32,596	-	32,596	سدادات أخرى
12,104	12,104	-			11,038	11,038	-	أسهم
127,871	12,104	115,767			115,260	11,038	104,222	
								استثمارات غير مسيرة
21,008	201	20,807			3,019	3,019	-	سدادات أخرى
26,057	26,057	-			23,832	23,832	-	أسهم/ أخرى
47,065	26,258	20,807			26,851	26,851	-	
								ناقصاً: مخصص خسائر الانتمان المتوقعة
(81)	-	(81)			(170)	(4)	(166)	
174,855	38,362	136,493			141,941	37,885	104,056	في 31 ديسمبر

في 31 ديسمبر 2021 و2020، تم تصنیف كافة الاستثمارات في أوراق الدين المالية ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم يكن هناك أي حركات بين المراحل.

14. موجودات أخرى

2020	2021	
الف ألف دينار كويتي	الف ألف دينار كويتي	
14,480	16,155	فوائد مدينة مستحقة
22,920	45,738	مدینون متتنوعون وأخرون (إيضاح 3)
(620)	(620)	ناقصاً: خسائر الانخفاض في القيمة لمدينين آخرين
60,238	59,432	ضمانات معاد حيازتها (راجع الحركة أدناه)
97,018	120,705	

الحركة في الضمانات المعاد حيازتها:

2020	2021	
الف ألف دينار كويتي	الف ألف دينار كويتي	
72,826	60,238	في 1 يناير
(12,216)	(806)	استبعادات
(372)	-	خسائر انخفاض القيمة
60,238	59,432	في 31 ديسمبر

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بمبلغ لا شيء دينار كويتي (2020: 806 ألف دينار كويتي). بواسطة أسعار السوق المعلنة (المستوى 1). إن القيمة العادلة للعقارات لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية. تم تحديد القيمة العادلة من قبل مقيمين معتمدين استناداً إلى طريقة المقارنة بالسوق (المستوى 3).

15. المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
39,207	11,790	المستحق إلى البنوك
511,336	583,711	حسابات جارية وودائع تحت الطلب
<u>550,543</u>	<u>595,501</u>	ودائع محددة الأجل
		ودائع من مؤسسات مالية
80,909	100,966	حسابات جارية وودائع تحت الطلب
624,428	572,203	ودائع محددة الأجل
<u>705,337</u>	<u>673,169</u>	

16. ودائع العملاء

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
1,301,226	1,404,148	حسابات جارية
390,823	410,168	حسابات ادخال
<u>2,341,670</u>	<u>2,489,679</u>	ودائع محددة الأجل
<u>4,033,719</u>	<u>4,303,995</u>	

تتضمن ودائع العملاء مبلغ 12,756 ألف دينار كويتي (2020: 12,787 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمادات مقابل التزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطابات انتظام وضمادات (راجع إيضاح 26).

17. أموال مقرضة أخرى

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	سعر الفائدة الفعلي	
-	25,000	4.00%	سداد مساندة – الشريحة 2 بالدينار الكويتي لعام 2031 (شريحة ثابتة)
-	25,000	%2.25	سداد مساندة – الشريحة 2 بالدينار الكويتي لعام 2031 (شريحة متغيرة بحد أقصى %5)
-	165,000	%2.70 إلى %2.50	قروض متوسطة الأجل
50,000	-	%6.00	سداد مساندة – الشريحة 2 بالدينار الكويتي لعام 2026 (شريحة ثابتة)*
50,000	-	بنك الكويت المركزي + %4.00	سداد مساندة – الشريحة 2 بالدينار الكويتي لعام 2026 (شريحة متغيرة بحد أقصى %7)*
<u>100,000</u>	<u>215,000</u>		

* تم سداد السدادات المساندة – الشريحة 2 بالكامل خلال السنة.

18. مطلوبات أخرى

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
13,957	11,899	فوائد دائنة مستحقة
4,118	3,855	إيرادات مؤجلة
15,406	18,563	مخصصات تسهيلات غير نقدية (راجع الحركة أدناه)
22,969	26,607	مخصصات متعلقة بالموظفين
4,170	2,830	مطلوبات التأجير
25,125	37,999	أخرى
<hr/> 85,745	<hr/> 101,753	

الحركة في مخصصات التسهيلات غير النقدية:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
13,846	15,406	في 1 يناير
1,560	3,157	المحمول إلى بيان الدخل
<hr/> 15,406	<hr/> 18,563	في 31 ديسمبر

19. رأس المال

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
<hr/> 304,813	<hr/> 304,813	الأسهم المتصدرة والمدفوعة بالكامل

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ عدد الأسهم المتصدرة والمدفوعة بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم 3,048,127,898 سهم (2020: 3,048,127,898 سهم).

20. الاحتياطيات

(أ) الاحتياطي الإجباري
وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم اقتطاع نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضربيّة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي الإجباري. يجوز للبنك وقف هذه الاقتطاعات السنوية عندما يعادل الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لسداد توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بسداد توزيعات أرباح هذا المبلغ.

(ب) علاوة إصدار أسهم
إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لمقاصة الخسائر المتراكمة.

(ج) احتياطي إعادة تقدير العقارات
إن احتياطي إعادة تقدير العقارات يمثل فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأرض المملوكة للبنك. إن الرصيد في هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويتم إدراجها مباشرة في الأرباح المرحلة عندما يتم بيع الموجودات المتعلقة به.

21. أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
50,000,000	37,000,000	عدد أسهم الخزينة
1.64%	1.21%	النسبة المئوية لأسهم الخزينة
<hr/>	<hr/>	تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
11,450	8,695	المتوسط المرجح لقيمة السوقية لأسهم الخزينة كما في 31 ديسمبر (ألف دينار كويتي)
<hr/>	<hr/>	

إن الحركة في أسهم الخزينة كانت كما يلي:

عدد الأسمى	2020	2021	
149,994,610	50,000,000		الرصيد كما في 1 يناير
(99,994,610)	(13,000,000)		مبيعات
<hr/>	<hr/>	<hr/>	الرصيد كما في 31 ديسمبر
50,000,000	37,000,000	<hr/>	

تم تجنب المبلغ المكافئ لتكلفة أسهم الخزينة غير قابل للتوزيع من الاحتياطي الإجباري وعلاوة إصدار الأسهم والأرباح المرحلة على مدار فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

22. توزيعات أرباح مقترحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 7 فلس للسهم (2020: 5 فلس) وأسهم منحة بنسبة 5% (2020: لا شيء) على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2021 بإجمالي مبلغ 15,241 ألف دينار كويتي (2020: لا شيء) بما يخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية. في حالة اعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية، تستحق توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة المقترحة إلى المساهمين بعد الحصول على الموافقات الرقابية الضرورية.

خلال السنة، اعتمد المساهمون بالجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ 27 مارس 2021 توزيعات أرباح نقدية بقيمة 5 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (11 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019). تم تسجيل توزيعات الأرباح النقدية وتم دفعها لاحقاً.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 179 ألف دينار كويتي (2020: 135 ألف دينار كويتي) هي وفقاً للوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولو الإدارة التنفيذية في البنك وعائلاتهم والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها) كانوا علماً للبنك في سياق الأعمال الطبيعي. تمت الموافقة على شروط هذه المعاملات طبقاً لسياسات البنك.

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة (نهاية)

إن المعاملات والأرصدة المدرجة في بيان الدخل وبيان المركز المالي هي كما يلي:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي		عدد الأطراف ذات علاقة		عدد / أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية		أعضاء مجلس الإدارة أرصدة
			2020	2021	2020	2021	
152,896	163,558		12	10	1	1	قرصون وسلف
19	34		4	4	2	2	بطاقات ائتمان
30,774	72,124		72	73	7	8	ودائع
7,454	7,898		9	10	-	-	الالتزامات/مشتقات ضمانات / خطابات ائتمان
5,783	4,147		22	15	2	1	معاملات إيرادات فوائد
412	374		20	13	5	4	مصرفوف فائدة
51	100		11	12	-	-	صافي الأتعاب والعمولات
1,654	1,257		12	13	-	-	مصرفوفات أخرى
231	162		3	3	-	-	شراء معدات
83	207		-	-	3	4	الإدارة التنفيذية: أرصدة
19	20		-	-	10	14	قرصون وسلف
1,695	2,631		-	-	14	15	بطاقات ائتمان
3	9		-	-	13	5	ودائع
21	22		-	-	16	16	المعاملات إيرادات فوائد
							مصرفوف فائدة

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومسئولي الإدارة التنفيذية تستحق السداد وفقاً للضوابط الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل معدلات فائدة تتراوح ما بين %2 إلى %5.5 (2020: 6% إلى 5.5%) سنوياً. إن بعض القروض المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم مكفولة بضمانات. قدرت القيمة العادلة لهذه الضمانات كما في 31 ديسمبر 2021 بمبلغ 109,687 ألف دينار كويتي (2020: 106,708 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة موظفي الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية على ما يلي:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل مكافأة نهاية/ إنهاء الخدمة
2,708	3,655	
636	312	
3,344	3,967	

استراتيجية استخدام الأدوات المالية

كبنك تجاري، تتعلق أنشطة البنك بشكل أساسي باستخدام الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومتغيرة لفترات متعددة، ويسعى إلى اكتساب هوامش فائدة فوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات عالية الجودة. كما يسعى البنك إلى زيادة هذه الهوامش بتجميع الأموال قصيرة الأجل والإقراض لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، مع الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بجميع المطالبات محتملة الاستحقاق.

باستثناء ترتيبات التحوط المحددة، يتم عادةً مقاومة الانكشافات لمخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المرتبطة بهذه الأدوات عن طريق الدخول في مراكز مقابلة وبالتالي يتم السيطرة على التباين في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتسهيل مراكز السوق.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية يؤدي أيضاً إلى التعرض للمخاطر المرتبطة بها. ويدرك البنك العلاقة بين العائدات والمخاطر ذات الصلة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أهداف البنك الإستراتيجية.

تمثل استراتيجية البنك في الحفاظ على مفهوم إدارة قوية للمخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر/العائدات ضمن و خلال كل نشاط رئيسي من أنشطة أعمال البنك. يقوم البنك بـاستمرار بمراجعة سياساته وممارساته في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلبات كبيرة في قيمة الموجودات وفي ربحيته.

قام البنك بتشكيل لجنة للمخاطر تابعة لمجلس الإدارة لتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة لمشاكل المخاطر التي تواجه البنك ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة متى كان ذلك ملائماً. تقوم هذه اللجنة بالإشراف على عملية إدارة المخاطر لدى البنك على أساس شامل كما تضمن استقلالية قسم إدارة المخاطر لدى البنك. كما تتولى هذه اللجنة مراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر ومستوى القدرة على تحمل المخاطر وتقييم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. تقوم لجنة المخاطر بمراجعة جميع المخاطر الجوهرية وأي تعرض كبير لا يفي بمعايير الإقراض العادلة. ويترأس قسم إدارة المخاطر رئيس إدارة المخاطر الذي يتولى رفع التقارير إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما شكل البنك أيضاً لجنة المخاطر التنفيذية والتي يترأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر، والتي تعتبر اللجنة العليا لحكومة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر لدى البنك برفع تقارير منتظمة إلى كل من لجنة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية بحيث يكون أعضاء اللجان على دراية تامة بكل حالات التعرض للمخاطر بالبنك.

تعرض الأقسام التالية المخاطر المختلفة المرتبطة بالأعمال المصرافية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

أ. مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان في احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة عجز المقترضين أو الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزاماتهم بالسداد للبنك طبقاً للشروط المنتفق عليها. وتشمل مخاطر الائتمان بصورة أساسية من أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وأنشطة الخزينة.

تنشأ تركزات مخاطر الائتمان عندما يكون هناك احتمالية لاشتداد الخسائر الناجمة عن حالات التعرض للمخاطر المترابطة على سبيل المثال عندما تحتفظ مجموعة من الأطراف المقابلة بالملكية المشتركة أو تعمل في أنشطة أعمال متماثلة أو ممارسة أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو من خلال تنفيذ أنشطة لها سمات اقتصادية مماثلة مما يؤدي إلى تأثير قدرة هؤلاء الأطراف بشكل مماثل على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في حالة ظهور تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو أي ظروف أخرى.

تشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية أو ملكية معينة.

يطبق البنك سياسات وإجراءات شاملة للسيطرة على جميع هذه المخاطر ومراقبتها. يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود للمعاملات مع الأطراف المقابلة من الأفراد والأطراف المقابلة ذوي الملكية المشتركة ومن خلال مراقبة حالات التعرض لمخاطر الائتمان في ضوء هذه الحدود والتقييم المستمر للتغطية / جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم تطبيق حدود المخاطر للعملاء من الأفراد وجموعات العملاء وقطاعات الأعمال وحدود الدول لتنويع محفظة الإقراض وتجنب التركزات غير الملائمة. يتم السيطرة على حالات التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التداول من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التناقص الأساسية وترتيبات الضمانات (حسب الملائم) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تتولى إدارات الائتمان المستقلة التي تشمل مخاطر الشركات ومخاطر العملاء، والتي ترفع تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر، مسؤولية توفير مستوى الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان. تتضمن مسؤوليات هذه المجموعات: مراقبة الائتمان بالسياسات والإجراءات الائتمانية، ووضع السياسات المتعلقة بحالات التعرض لمخاطر الائتمان الكبرى التي تشمل الحد الأقصى من التعرض للمخاطر بالنسبة للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وتركيزات المخاطر الأخرى والحفاظ عليها؛ وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة موضوعية لتقدير مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، ومراقبة التعرض للمخاطر بالنسبة للبنك والمؤسسات المالية الأخرى، ومراقبة حالات التعرض الخارجي للمخاطر، ومراقبة حالات التعرض لمخاطر مجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات البنك وتطويرها وذلك بهدف تصنيف حالات التعرض للمخاطر وتجزئة حالات التعرض للمخاطر إلى قطاعات واضحة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جوانب عمل معينة مثل تركيزات مخاطر العملاء/ القطاعات وحدود الدول وحالات التعرض الخارجي للمخاطر والحسابات متغيرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى البنك أيضاً معايير مفصلة لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض للأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من مدة الخدمة والحد الأدنى للراتب وما إلى ذلك. ينبغي على المتقدم للحصول على قروض أيضاً تقديم وثيقة صادرة من صاحب العمل توضح الراتب وطول مدة الخدمة وفي معظم الحالات يتم تقديم التزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى الحساب الجاري الخاص بالمتقدم لدى البنك. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب لا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية للمتقدم إلى الدخل الحدود المقررة.

خلاف لجنة المخاطر، يوجد لدى البنك ست لجان خاصة بالائتمان هي: لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار، ولجنة الائتمان التنفيذيه ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة الائتمان الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويب الائتمان ولجنة الائتمان لإدارة الثروات ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة مجلس الإدراة للائتمان والاستثمار كافة الصلاحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم) في اتخاذ قرارات الائتمان في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. تتمثل مسؤوليات لجنة مجلس الإدراة للائتمان والاستثمار في المراجعة والاعتماد أو الرفض أو التعديل أو الموافقة المشروطة على طلبات الائتمان في إطار حد الإقراض القانوني لدى البنك وفقاً لسياسات الائتمانة للبنك. كما يحق لجنة مجلس الإدراة للائتمان والاستثمار منح تفويض الائتمان التنفيذي على النحو المنصوص عليه من قبل مجلس الإدارة.

يحق لجنة الائتمان التنفيذيه الموافقة أو رفض أو تعديل التسهيلات الائتمانية في نطاق الصلاحيات المفوضة والمعتمدة لها. كما يمكن للجنة الائتمان التنفيذيه الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الخزينة في ضوء مستوى تحمل المخاطر المعتمد لدى البنك. وللجنة سلطة تشكيل أو تعديل لجان الائتمان الحالية في نطاق الصلاحيات القانونية العامة للجنة. ويتم رفع ملخص قرارات لجنة الائتمان التنفيذيه إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدراة.

تحتاج لجنة الائتمان الإدارية ذات المستوى الأدنى من الصلاحيات المفوضة لها بصفة منتظمة من أجل اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليها. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة الائتمان الإدارية إلى لجنة الائتمان التنفيذيه ولجنة مجلس الإدراة للائتمان والاستثمار بناء على السلطات ذات الصلة. وتم مراجعة كافة قرارات لجنة الائتمان الإدارية بصورة دورية من قبل رئيس إدارة المخاطر.

تحتاج اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد متى تقتضي الضرورة ولديها صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل الطلبات الائتمانية المقدمة من العملاء الأفراد والتي يتم تقديمها إلى اللجنة ضمن مستويات الصلاحيات المفوضة إليها. وتتضمن إحدى عمليات ضمان الجودة المستقلة والمركزية اكمال ودقة مستندات طلبات القروض مع إجراء مراقبة ائتمانية ومراجعة "القائمة السوداء" ومرابحة التزامات أوامر السداد القائمة والتزامات سداد القروض الأخرى. وتختضع طلبات القروض لعملية تقييم تشمل اتخاذ القرارات على أساس "بطاقة درجات" والتي يعاد التحقق من صحتها بصورة دورية.

تقوم لجنة تصويب الائتمان بمراجعة عمليات تصويب الائتمان الإدارية و/أو الاعتماد أو التوصية بموافقة لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذيه. وتنتمي حالة كافة مفترضات التسوية أو إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة أو وقف إجراءات الاسترداد أو شطب الديون والتي تتجاوز نطاق الصلاحيات المفوضة للجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان المعنية.

24. الأدوات المالية (تتمة)

ادارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

لدى لجنة الائتمان لإدارة الثروات صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان الواردة من عملاء إدارة الثروات المقدمة إليها في حدود مستويات صلاحياتها المفوضة. وتحال الطلبات التي لا تقع ضمن نطاق حدود الصلاحيات المفوضة للجنة الائتمان لإدارة الثروات إلى لجنة الائتمان التنفيذية وللجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار استناداً إلى التقويض ذي الصلة.

تقوم لجنة التصنيف والخصصات بأعمالها وفقاً لأحكام قواعد ولوائح بنك الكويت المركزي، وإرشادات السياسة الائتمانية للبنك لتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات والمحاسبة عن الإيرادات الناتجة منها، ومراقبة تصنيف محافظ الائتمان للبنك، وقرارات احتساب المخصصات. كما تتولى اللجنة مسؤولية احتساب المخصصات وفقاً لنماذج ومنهجيات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المطبقة من قبل البنك بما يتفق مع إرشادات بنك الكويت المركزي.

وفقاً لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يجوز مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة تصويب الائتمان، وخاصة ما تتضمن هذه الطلبات المعلومات التالية: ملخص تنفيذي وملف العميل وموجز بالحدود الائتمانية والبالغ القائمة وتصنيف المخاطر ومذكرة انتظامية وتحليل ربحية العميل والتخطيلى المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمائن ومصدر السداد وتفاصيل الضامنين، إن كان ذلك ممكناً، والبيانات المالية المدققة و/أو بيانات صافي الموجودات الشخصية متى كان ذلك مناسباً.

توجد لدى البنك حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدول وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في الاعتماد فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات الائتمانية ذات الصلة.

يوجد لدى البنك سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري. وبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحدد حدود منح الائتمان وتقدم الهيكل الذي يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرافية مع التأكيد من توافق الأسلوب المتبوع مع كافة أنشطة الإقراض. كما بين سياسة البنك الخاصة بالتعرض المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة بكل دولة. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار. يستند هذا الاعتماد وتقدير الحدود الفردية للدول على متطلبات الأعمال والذي يقوم بإجرائه قسم المؤسسات المالية للبنك وتوصي به لجنة الائتمان الإدارية ولجنة الائتمان التنفيذية.

يقوم قسم المؤسسات المالية بمراجعة منتظمة للحدود العامة للدول المتعلقة بالبنك وتقييم حالات التعرض للمخاطر. تركز المراجعة على الحجم الكلي للمخاطر على مستوى الدول مع إبداء التوصيات لتغيير حدود المخاطر الفردية للدول عند الضرورة.

يعرض تقرير الحد المقبول للمخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة إطار عمل متواافق لفهم المخاطر على مستوى المؤسسة وسبل التأكيد من مراعاة هذه المخاطر عند تنفيذ العمليات اليومية للبنك. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول المحدد من قبل البنك وتحقيقه إن وجد في الوقت المناسب. ويتحدد الحد المقبول للمخاطر على مستوى كلى للأعمال المصرافية للشركات والمعاملات الدولية ومعاملات الخزينة والأعمال المصرافية للعملاء. يتم تحليل المستوى المقبول للمخاطر في قطاعات الأعمال التي تمثل أهمية لأعمال البنك.

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة

يستعين البنك بنظام تصنيف ائتماني داخلي وقام بتطوير نماذج للوصول إلى خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج من "ثلاث مراحل" لانخفاض القيمة بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي. حيث يتم بناءً عليه تصنيف الأداء المالي التي لم تتحسن قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ضمن المرحلة 1. في حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، تنتقل الأداء المالي إلى المرحلة 2 ولكن لا تتعذر بعد منخفضة القيمة الائتمانية. وفي حالة انخفاض القيمة الائتمانية للأداء المالي، تنتقل الأداء المالي إلى المرحلة 3. راجع الإيضاح 2.3 (أ) حول انخفاض قيمة الأدوات المالية للاتساع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالتصنيف ضمن المراحل.

يحتسب البنك خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض للتعرض بالصافي بعد قيمة الضمائن المؤهلة بعد تطبيق الاستقطاعات المقررة طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

تتحدد خسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمالية التعرض للتصنيف الائتماني المقابل للتسهيل والخسائر الناتجة عن التعرض للمخاطر في حالة التعرض. يتم تقديم المزيد من التفاصيل في الفقرات التالية من قسم منهجة الخسائر الائتمانية المتوقعة. يقوم البنك بتقدير هذه العناصر بواسطة نماذج ملائمة لمخاطر الائتمان تراعي التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمائن والسيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وغيرها. فيما يلي ملخص طريقة خسائر الائتمان المتوقعة:

الأدوات المالية (تتمة)

24

ادارة المخاطر (تنمية)

أ. مخاطر الائتمان (تنمية)

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة (تنمية)

المرحلة 1: يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًـا بذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة الناتج عن أحداث التغير في سداد تسهيل الائتماني والتي من المحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية. يقوم البنك باحتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر بناءً على توقعات التغير المحتمل وقوعها خلال 12 شهرًا التالية لناريخ البيانات المالية.

المرحلة 2: عندما يسجل تسهيل الائتماني زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ استحداثه بسبب عوامل كمية ونوعية، يسجل البنك مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. إن الآليات مماثلة لتلك الموضحة أعلاه، إلا أنه يتم تقيير احتمالات التغير والخسائر الناتجة من التغير على مدى عمر الأداة. ويتم خصم أوجه العجز النقطي المتوقعة بالنسبة التقريرية لمعدل الفائدة الفعلية الأصلي.

المرحلة 3: بالنسبة للتسهيل الائتماني الذي يعتبر منخفض القيمة الائتمانية؛ أي وجود دليل موضوعي على التغير، يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض لمخاطر التغير بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الحد الأدنى للاستقطاع وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان

يعتبر البنك الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية عندما يعادل تصنيف مخاطر الائتمان التعريف المقبول عالمياً لـ "درجة الاستثمار". يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية (خلاف التسهيلات الاستهلاكية/ المقسطة) ضمن المرحلة 2 عندما يتم تخفيض تصنيف المخاطر للملزم بدرجتين للتسهيلات الائتمانية ضمن درجة الاستثمار وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات المدرجة ضمن الفئة غير الاستثمارية.

يطبق البنك معايير كمية متناسبة بالنسبة للمحفظة المصنفة داخلياً عند تقييم الارتفاع الجوهرى في مخاطر الائتمان. وفي حالة غياب التصنيفات في البداية، يراعى البنك التصنيف الحالى في تاريخ البيانات المالية، وطريقة الحساب والمستحقات لتحديد المرحلة التي يتم تصنيف التسهيلات ضمنها. إضافة إلى ذلك، يصنف البنك كافة التسهيلات الائتمانية المعاد هيكلتها وغير منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 2.

مستجدات كوفيد-19: يأخذ البنك في اعتباره خبرته السابقة بالخسائر المستجدة لتعكس الظروف الحالية وكذلك توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية لتقدير ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان أو دليل موضوعي على انخفاض القيمة في ضوء أزمة فيروس كوفيد-19. إن الجوانب الرئيسية التي ركز عليها البنك لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 لكي تعكس زيادة مستوى المخاطر هي كما يلى:

- » مراجعة المراحل استناداً إلى تأثير القطاع
- » تحديث نموذج احتمالية التغير والخسائر الناتجة عن التغير في ضوء سيناريوهات الاقتصاد الكلي
- » الصعوبات المالية المؤقتة للمقترضين مقابل التأثير طول الأجل أو الدائم
- » تحليل قطاعي لقرض الأفراد التي ترتبط بها زيادة احتمالية فقدان الوظائف وانخفاض الأجور وعدم قدرة غير الكويتيين على العودة إلى البلاد وفي بعض الحالات انتهاء فترة سريان الإقامة الخاصة بهم
- » تقييم تعرض الشركات للمخاطر بصورة جوهرية بشكل فردي لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان عندما تتوفّر بيانات موثوقة
- » لن يؤدي تأجيل الأقساط تلقائياً إلى زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

أدى التقييم المذكور أعلاه إلى تخفيض مرحلـي لبعض حالات التعرض للمخاطر والزيادة المقابلة في خسائر الائتمان المتوقعة.

يراعي البنك فترة استحقاق متوقعة تبلغ 7 سنوات للتسهيلات الائتمانية إلى العملاء من الشركات المصنفة ضمن المرحلة 2 ما لم يكن لهذه التسهيلات تاريخ استحقاق تعاقدي غير قابل للتمديد وجدول دوري للمدفوعات دون أن يتجاوز مبلغ السداد النهائي نسبة 50% من التسهيلات الائتمانية الأصلية. ويحدد البنك فترة استحقاق متوقعة بحد أدنى 5 سنوات بالنسبة للتمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان بينما يحدد فترة استحقاق تبلغ 15 سنة بالنسبة لقرض السكنية والتمويل.

ادارة المخاطر (تنمية)**أ. مخاطر الائتمان (تنمية)****منهجية خسائر الائتمان المتوقعة (تنمية)**

يأخذ البنك في اعتباره كافة التسهيلات المغذرة والتي تم تصنيفها بدرجة تتراوح ما بين 8 إلى 10 ضمن الحسابات بالمرحلة 3.

مراجعة المراحل

من المؤشرات الرئيسية للتغيرات في جودة الائتمان لمحفظة القروض مقدار النقل بين المراحل، حيث يشير ذلك إلى ما إذا كانت محفظة القروض قد تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. مع وضع هذا الرأي في الاعتبار، أجرى البنك مراجعة نوعية للمحفظة لتعكس زيادة مخاطر الائتمان للعملاء المشاركون في القطاعات المتأثرة بشدة. تم تحديد مراجعة نوعية للعملاء ضمن الدرجة "6" حيث يكون تأثير القطاع شديداً ونقلها إلى المرحلة 2، لتعكس زيادة مخاطر الائتمان.

يراعي البنك الأصل المالي كأصل "بلا تعثر" (أي لم يعد منخفض القيمة) وبالتالي يعيد تصنيفه من المرحلة 3 عندما لم يعد يستوفي أي من معليّر انخفاض القيمة الائتمانية. وبالنسبة للتسهيلات منخفضة القيمة التي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3، فينبغي اجتياز فترة التأخير في سداد الالتزامات (إن وجدت) والوفاء بالمدفوّعات المجدولة (على أساس جاري لها جميعاً) لمدة سنة واحدة على الأقل أو كما هي محددة من قبل البنك لكي يتم النظر في تصنیف التسهيل ضمن المرحلة 2/المرحلة 1. كما يأخذ البنك في اعتباره إرشادات بنك الكويت المركزي ذات الصلة قبل إعادة تصنیف أي تسهيل ائتماني بين المراحل. إن فترة التصحیح المقدرة بمدة سنة واحدة لا تتطبق على التسهيلات الاستهلاکیة والمفسطة.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف إلى البنوك والعملاء في خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

احتمالية التعثر

تفضي سياسة البنك بتقييم مخاطر الائتمان للخدمات المصرافية التجارية من خلال عملية تصنیف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل الممارسات العالمية وتتضمن الشفافية والاتساق بما يتبع المقارنة بين الملزمين. يستخدم البنك أدلة موديز لتصنيف المخاطر بغرض تصنیف المفترضين من الشركات. وفقاً لأدلة موديز لتصنيف المخاطر، يتم تصنیف كافة المفترضين بناءً على تقييمات مالية وتجارية. يأخذ التقييم المالي في الاعتبار الأداء التشغيلي والسيولة وهیكل رأس المال وتخطیة الدين، في حين يستند التقييم التجاري إلى مخاطر القطاع وجودة الإدارة ووضع الشركة.

يستند الإطار المطبق من قبل البنك في احتساب احتمالية التعثر إلى تصنیف مخاطر الملزم والتعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وطبقاً لبيانات الاقتصاد الكلي، تم مراعاة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). ويستعين البنك بأدوات تصنیف قیاسیة خاصة بقطاع الأعمال لتقییم التصنيفات/الدرجات التي يتم الاستفادة منها في عملية تقدیر احتمالية التعثر. وتحیی هذه الأدلة القدرة على تحلیل الأعمال واستنتاج تصنیفات المخاطر على مستوى الملزم والتسهيل على حد سواء. يدعم هذا التحلیل استخدام عوامل مالية وكذلك عوامل ذاتیة غير مالية. كما يستعين البنك بتصنيفات خارجية من قبل وكالات تصنیف معروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

إن احتمالية التعثر هي احتمالية تعثر الملزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام عامل منفصل لأحتمالية التعثر عن السداد على مدى 12 شهراً وعلى مدى فترة عمر الأداة، وذلك استناداً إلى تخصیص المرحلة الخاصة بالملزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدیر البنك لجودة الموجودات المستقبلية. تنتج احتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل من أدلة التصنیف استناداً إلى التصنیفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما يقوم البنك بتحويل هیكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل إلى احتمالية التعثر عن السداد في فترة زمنية معينة باستخدام النماذج والآليات المناسبة.

بالنسبة للخدمات المصرافية الاستهلاکیة، يتم مراقبة سلوك المفترض في السداد بصفة دورية. إن القروض الاستهلاکیة غير مكفولة بضمان بشكل عام، ولكن يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال شرط "تحويل الراتب" الذي يتطلب من صاحب العمل الخاص بالعميل دفع راتبه مباشرةً إلى حساب الراتب الخاص بنك الخليج. إذا لم يتم قيد الراتب ولم تكن هناك أموال في الحسابات، فإن الحسابات تصبح متأخرة السداد. يتم الاستعانة ب أيام التأخير في السداد لتحديد مخاطر الائتمان بالنسبة للعملاء من الأفراد. كما تخضع طلبات القروض لعملية تقییم تتضمن "بطاقة الدرجات" بناءً على قرارات البنك التي يعاد التحقق منها بانتظام. إضافةً إلى ذلك، تخضع كافة طلبات الائتمان الاستهلاکي لفحوص الائتمان من خلال وكالات التصنیف الائتمانی لمعلومات الائتمان لتقییم الجدار الائتمانية و مدینونیة المتقدم للائتمان. تم تصنیف احتمالية التعثر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للعملاء من الأفراد إلى مجموعات تشارک خصائص المخاطر المتماثلة.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

احتمالية التغير (تتمة)

بالنسبة للأدوات المالية في الخزينة والاستثمار في الأوراق المالية وأدوات السوق النقدي ومحافظ الموجودات الأخرى، يتم الاستعانة بالتصنيفات الائتمانية الصادرة من وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. ويتم مراقبة وتحديث التصنيفات المعلنة تلك باستمرار.

يطبق البنك حدود دنيا لاحتمالية التغير على مدى 12 شهراً بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية غير المnderجة ضمن فئة الاستثمار وبنسبة 0.75% للتسهيلات الائتمانية ضمن فئة الاستثمار. ومع ذلك، لا تتطبق هذه الحدود الدنيا على القروض الاستهلاكية والسكنية والتمويل وكذلك على التسهيلات الائتمانية إلى الحكومات والبنوك ذات تصنيف ائتماني خارجي لفئة الاستثمار.

الخسائر الناتجة عن التغير

إن الخسائر الناتجة عن التغير هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التغير. ويقوم البنك بتقدير معاملات الخسائر الناتجة عن التغير استناداً إلى تاريخ معدلات الاسترداد المتعلقة بالمطالبات مقابل الأطراف المقابلة المتغيرة. وبالنسبة للتسهيلات المكفولة بضمانتين، يطبق البنك حد أدنى للاستقطاع إلى قيمة الضمان المنصوص عليها طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان، يأخذ البنك في اعتباره نسبة 50% كحد أدنى من الخسائر الناتجة عن التغير في حالة الديون ذات الأولوية ونسبة 75% من الخسائر الناتجة عن التغير في حالة الديون المساعدة المنصوص عليها طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

مستجدات كوفيد-19: قام البنك بإجراء تحديث على نماذج احتمالية التغير والخسائر الناتجة عن التغير المستخدمة لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة مع الخبر السابقة لتحديد الروابط بين التغيرات في الظروف الاقتصادية وسلوك العملاء. طبق البنك أحدث التوجيهات حول بيانات الاقتصاد الكلي لتعكس الظروف الاقتصادية الحالية في نموذج احتمالية التغير والخسائر الناتجة عن التغير. قام البنك أيضاً بتطبيق توجيهات الإداراة في تقييم خسائر الائتمان المتوقعة لقطاع الأفراد نظراً لأنه من المتوقع أن يتاثر موظفو قطاعات أعمال محددة في القطاع الخاص أكثر من غيرهم بسبب فيروس كوفيد-19. تعكس هذه التعديلات وتوجيهات الإداراة في متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

التعرض للمخاطر عند التغير

يمثل التعرض للمخاطر عند التغير المبلغ الذي يدين به المقترن إلى البنك في تاريخ التغير. يراعي البنك حالات التعرض للمخاطر المتغيرة التي قد تزيد من حالات التعرض للمخاطر بالإضافة إلى الائتمان المسحوب. وتشمل حالات التعرض هذه عن الحدود غير المحسوبة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي، سيتضمن التعرض القيم داخل وخارج الميزانية العمومية طبقاً لعامل تحويل الائتمان المنصوص عليه طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

إدراج المعلومات المستقبلية

يقوم البنك بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمه لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهيرية في مخاطر الائتمان للأداة منذ الاعتراف المبدئي، وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. وأجرى البنك تحليلًا سابقاً وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. ويتم تطبيق تعديلات الاقتصاد الكلي ذات الصلة لتحديد الاختلافات بين السيناريوهات الاقتصادية. ويعكس ذلك التقديرات المعقولة والموزدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية والتي لم يتم مراعاتها عند الاحتساب الأساسي لخسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن عوامل الاقتصاد الكلي التي تم مراعاتها، على سبيل المثال وليس الحصر، الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشر أسعار المستهلك، والإنفاق الحكومي، كما تتطلب تقييم كل من التوجهات الحالية والمتوسطة لدوره الاقتصاد الكلي. إن الاستناد إلى المعلومات المستقبلية يؤدي إلى زيادة درجة الأحكام المطلوبة حول مدى تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم بانتظام مراجعة المنهجيات والإفتراضات بما في ذلك تقديرات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

مستجدات كوفيد-19: نظراً لكون نموذج انخفاض القيمة الوارد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذجاً مستقبلياً، يجب على البنك مراعاة مجموعة من السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية المحتملة واحتماليتها لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة. خلال سنة 2020 و2021، تأثرت البيانات الاقتصادية نتيجة لإجراءات الإغلاق وحالات عدم التيقن التي واجهتها الأنشطة الاقتصادية، وعليه واجه البنك صعوبات في تقييم مدى تأثير ذلك في ضوء النماذج المستقبلية الحالية المطبقة. لذلك، تم إجراء التعديلات على النماذج، حسبما هو ملائم، استناداً إلى الأحكام الائتمانية الصادرة عن الخبراء.

24. الأدوات المالية (تنمية)

ادارة المخاطر (تنمية)

أ. مخاطر الائتمان (تنمية)

الضمادات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يسعى البنك بمجموعة كبيرة من الأدوات للحد من مخاطر الائتمان. يسعى البنك للحصول على غطاء من الضمادات وعوائد التنازل عن العقود وغير ذلك من أشكال الحماية لضمان القروض والحد من مخاطر الائتمان متى أمكن ذلك. تتضمن اتفاقيات قروض البنك أيضًا ترتيبات المقاصة الملزمة قانونياً بالنسبة للفروض والودائع بحيث يتمكن البنك من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى البنك وتحويل الأرصدة الائتمانية لتغطية أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الائتمانية حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه البنك.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للبنك، عند الضرورة، من خلال الضمادات التي تتكون بصورة أساسية من: الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والأسهم غير المسورة والعقارات (أراضي ومباني) والودائع الثابتة محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى البنك التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح البنك والضمادات البنكية المباشرة الصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطه.

كما في 31 ديسمبر 2021، خضعت نسبة 27% (2020: 26%) من إجمالي القروض والسلف القائمة إلى العملاء لضمان جزئي أو كلي من خلال الضمادات.

يتبع البنك إجراءات للتأكد من عدم وجود ترکز زائد لأي فئة معينة من الموجودات ضمن الضمادات.

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد المخصص المحاسب للبنود الواردة في بيان المركز المالي بما في ذلك القيمة العادلة الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان وتعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى من ترکز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد أو مجموعة من الأطراف المقابلة ذات الصلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للبنك حسبما هو محدد من قبل التعليمات الرقابية.

		الحد الأقصى للتعرض	وفقاً لفئة الموجودات المالية
	2020	2021	
	ألف	ألف	
	دينار كويتي	دينار كويتي	
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)			
سدادات خزينة حكومة الكويت	1,054,570	883,438	
سدادات بنك الكويت المركزي	108,500	74,000	
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	280,724	281,197	
قرهوض وسلف للبنوك	3,033	124,642	
قرهوض وسلف للعملاء:	192,063	278,451	
- قروض للشركات	2,449,947	2,694,332	
- قروض استهلاكية	1,666,590	1,863,754	
استثمارات في أوراق دين مالية (ايضاح 13)	136,694	107,071	
موجودات أخرى	36,780	61,273	
الإجمالي	5,928,901	6,368,158	
مطلوبات محتملة والتزامات			
عقود تحويل العملات الأجنبية (بما في ذلك العقود الفورية)	2,361,808	2,404,830	
	8,017	35,050	
الإجمالي	2,369,825	2,439,880	
اجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	8,298,726	8,808,038	

24. الأدوات المالية (تتمة)

ادارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً نتيجة التركيز الجوهرى لموجودات البنك بالنسبة لأى طرف مقابل فردى ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة تعرض إجمالية لمخاطر القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي حالات التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 نسبة 12.4% (2020: 12.2%).

2020		2021		المنطقة الجغرافية:
بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات	بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات	
العربية	ألف دينار كويتى	العربية	ألف دينار كويتى	
1,958,911	4,692,855	1,922,166	4,983,925	داخلية (الكويت)
78,627	785,261	202,455	1,161,217	منطقة الشرق الأوسط الأخرى
99,087	378,116	105,329	131,637	أوروبا
24,501	26,723	24,288	49,942	الولايات المتحدة الأمريكية وكندا
208,699	18,309	185,642	24,345	آسيا والمحيط الهادى
-	27,637	-	17,092	بقية دول العالم
2,369,825	5,928,901	2,439,880	6,368,158	

2020		2021		قطاع الأعمال:
بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات	بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات	
العربية	ألف دينار كويتى	العربية	ألف دينار كويتى	
5,179	1,843,041	46,362	2,042,570	شخصية
501,593	1,140,810	494,106	1,194,003	مالية
574,196	414,557	622,861	446,317	تجارة
92,411	103,365	97,450	125,762	نفط خام وغاز
586,051	228,849	621,214	187,089	إنشاءات
122,682	1,030,747	67,858	1,162,555	حكومية
134,668	265,089	116,887	311,845	صناعية
86,448	703,384	135,802	746,350	عقارات
266,597	199,059	237,340	151,667	أخرى
2,369,825	5,928,901	2,439,880	6,368,158	

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية

تهدف سياسة البنك إلى تقييم مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرافية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل السياسات الدولية وتتيح الشفافية والاتساق بحيث يمكن المقارنة بين الملزمين.

يستخدم البنك برنامج موديز لتصنيف المخاطر وذلك لتصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لبرنامج التصنيف موديز، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يراعي التقييم المالي الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال وتنمية الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر قطاع الأعمال وجودة الإدارة ومركز الشركات.

24. الأدوات المالية (تنمية)

إدارة المخاطر (تنمية)

ب. مخاطر الائتمان (تنمية)

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان (تنمية)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تنمية)

تقسام عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملزمين وتصنيف مخاطر التسهيلات. تركز منهجهية التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشغيلي والسيولة وخدمة الدين وهيكل رأس المال. إن تحليل النسب يتضمن تقييم اتجاه كل نسبة على مدى فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسبة وتغيير الاتجاه. كما أن تحليل النسب يقارن أيضاً بين قيمة النسبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً التقييم النوعي للعمليات والسيولة وهيكل رأس المال.

بالنسبة للشركات الجديدة أو معاملات تمويل المشاريع، تنتج مخاطر الملزمين عن استخدام توقعات تشمل فترة القرض.

يعكس تصنيف مخاطر الملزمين احتمالية تغير الملزم (غير المتعلق بنوع التسهيل أو الضمان) على مدى الـ 12 شهراً التالية بالنسبة للتسهيل الرئيسي غير المكفول بضمان.

إن تصنيفات مخاطر الملزمين للموجودات المنتظمة تدرج بصورة عامة في ثلاثة فئات وهي بالتحديد: "مرتفعة" و"قياسية" و"مقبولة". إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" تتمثل في تقييم المخاطر الشاملة لتکيد خسائر مالية نتيجة عجز الملزم عن الوفاء بالتزامه على أنها منخفضة. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "قياسية" تتمثل في تلك التسهيلات ذات المستوى المرضي من حيث الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مقبولة" تتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشروط التعاقدية بالكامل. يتم تقييم المخاطر الشاملة للخسائر المالية المصنفة كفئة "مقبولة" على أنها أعلى من حالات التعرض لمخاطر المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" أو "قياسية".

تصنيف مخاطر التسهيلات

لدى البنك أيضاً إطار عمل معتمد لتصنيفات مخاطر التسهيلات. بينما لا يأخذ تصنيف مخاطر الملزمين في الاعتبار عوامل مثل توفر الضمان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى الخسائر المتوقعة في حالة التغير بعد أخذ الضمان والدعم في الاعتبار. إن توفر الضمان أو الدعم المؤهل يخضع بشكل جوهري من مقدار الخسائر في حالة التغير ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل تخفيف تلك المخاطر.

نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

يصنف البنك تعرض البنك للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال. إن هذه التصنيفات تأتي إضافة إلى التصنيف الذي يستند إلى رموز أغراض السداد كما يحددها بنك الكويت المركزي.

يقوم البنك بتصنيف القروض والسلف لعملائه ضمن فئتين: قروض الشركات والقروض الاستهلاكية. تتضمن قروض الشركات التسهيلات الائتمانية ومنتجات التمويل التجاري لعملاء البنك من الشركات والمؤسسات. كما تتضمن القروض الاستهلاكية تسهيلات استهلاكية ومقسطة وبطاقات ائتمانية وتسهيلات ائتمانية أخرى للأفراد ذوي رؤوس الأموال الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتيح ذلك للبنك إمكانية تنويع محفظته لقطاعات فرعية متعددة لتسهيل تحويل وتعزيز إدارة التركزات، إن وجدت.

تصنيف مخاطر المحفظة

يقوم البنك باحتساب المتوسط المرجع لمعدل تصنيف المخاطر الذي يتم من خلاله إجراء تقييم شامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشتها في لجنة التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

يقوم البنك بتطبيق نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لتقييم صافي القيمة المدرجة في الحساب بعد الأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال. تساعد النماذج على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة وتعزيز وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهمون.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

البنية التحتية للائتمان

لدى البنك وحدة متخصصة هدفها الأساسي هو دعم تطوير واعتماد ومراقبة منتجات الائتمان وإدارة البنية التحتية لمخاطر الائتمان وإعداد تقارير نظم معلومات الإدارية. تقوم الوحدة بدعم نظم إدارة الائتمان/المخاطر ونظم طلبات الائتمان ونماذج تصنيف المخاطر ونموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان للبنك. لدى البنك حالياً نظام إصدار نشرة الائتمان الإلكترونية لمنتجات الائتمان إلى أعضاء لجنة الائتمان والتي بموجها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

يوضح الجدول التالي الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية لبنود بيان المركز المالي استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني الخاص بالبنك.

غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة						2021
متاخرة ولكن غير منخفضة القيمة	الإجمالي	مقبولة	قياسية	مرتفعة		
الف	الف	الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
883,505	-	-	34,790	848,715		النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
74,000	-	-	-	74,000		سدادات خزينة حكومة الكويت
281,197	-	-	-	281,197		سدادات بنك الكويت المركزي
124,645	-	-	-	124,645		ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
279,987	-	-	33,245	246,742		قرهوض وسلف للبنوك
2,918,544	5,640	78,906	703,523	2,130,475		قرهوض وسلف للعملاء:
1,871,971	131,330	-	56,646	1,683,995		- قرهوض شركات
107,241	-	-	-	107,241		- قرهوض استهلاكية
61,273	-	-	-	61,273		استثمارات في أوراق دين مالية (ايضاح 13)
6,602,363	136,970	78,906	828,204	5,558,283		موجودات أخرى
غير متأخرة أو منخفضة القيمة						2020
متاخرة ولكن غير منخفضة القيمة	الإجمالي	مقبولة	قياسية	مرتفعة		
الف	الف	الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
1,054,619	-	-	45,487	1,009,132		النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
108,500	-	-	-	108,500		سدادات خزينة حكومة الكويت
280,724	-	-	-	280,724		سدادات بنك الكويت المركزي
3,033	-	-	-	3,033		ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
193,220	-	-	22,958	170,262		قرهوض وسلف للبنوك
2,650,098	22,664	30,341	591,203	2,005,890		قرهوض وسلف للعملاء:
1,682,495	84,629	-	42,686	1,555,180		- قرهوض شركات
136,775	-	-	-	136,775		- قرهوض استهلاكية
36,780	-	-	-	36,780		استثمارات في أوراق دين مالية (ايضاح 13)
6,146,244	107,293	30,341	702,334	5,306,276		موجودات أخرى

تم تأخير سداد نسبة 91% (70%) من الأرصدة متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة لأقل من 60 يوماً ونسبة 9% (30%) تتراوح ما بين 60 - 90 يوماً.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

البنية التحتية للائتمان (تتمة)

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها بصورة فردية وفقاً للفئة

2021

القيمة العارضة للضمانات الف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة الف دينار كويتي	مجمل التعرض الف دينار كويتي
24,089	4,268	29,057
339	8,432	18,756
24,428	12,700	47,813

2020

القيمة العارضة للضمانات الف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة الف دينار كويتي	مجمل التعرض الف دينار كويتي
24,226	7,163	49,710
260	995	1,769
24,486	8,158	51,479

المطلوبات المحتملة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر الائتمان إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توفر الأموال لتمويل ما عند الضرورة. ومع ذلك فإن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقييم الائتمان لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث إن كثيراً من هذه الالتزامات سيتحلّي سريانها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 26.

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان

إن هذه الأدوات المالية المشتقة تتكون من عقود صرف العملات الأجنبية للبنك وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية. إن عقود صرف العملات الأجنبية معرضة لمخاطر الائتمان ومحددة بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات التي تم تحديدها لصالح البنك، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسمية المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة.

يتم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 28. تمت إدارة التعرض لمخاطر الائتمان كجزء ضمن الحدود الشاملة للقروض المنوحة للعملاء.

فيما يلي تحليل القيم الدفترية للتسهيلات الائتمانية (التسهيلات النقدية: القروض والسلف إلى البنوك والعملاء والتسهيلات غير النقدية: المطلوبات المحتملة والالتزامات) وحسائر الائتمان المتوقعة المقابلة استناداً إلى معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

24. الأدوات المالية (تنمية)

إدارة المخاطر (تنمية)

أ. مخاطر الائتمان (تنمية)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تنمية)

البنية التحتية للائتمان (تنمية)

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان (تنمية)

الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	في 31 ديسمبر 2021
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
4,059,375	-	13,547	4,045,828	قروض وسلف للبنوك والعملاء:
793,414	-	182,375	611,039	- مرتفعة
78,906	-	78,906	-	- قياسية
136,970	-	42,840	94,130	- مقبولة
49,650	49,650	-	-	- متاخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة
5,118,315	49,650	317,668	4,750,997	- منخفضة القيمة
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	في 31 ديسمبر 2020
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
3,730,260	-	51,742	3,678,518	قرض وسلف للبنوك والعملاء:
656,847	-	180,140	476,707	- مرتفعة
30,341	-	30,341	-	- قياسية
107,293	-	15,854	91,439	- مقبولة
52,551	52,551	-	-	- متاخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة
4,577,292	52,551	278,077	4,246,664	- منخفضة القيمة
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	في 31 ديسمبر 2021
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
1,968,230	-	15,120	1,953,110	مطلوبات محتملة والتزامات:
385,541	-	151,009	234,532	- مرتفعة
31,718	-	31,718	-	- قياسية
19,341	19,341	-	-	- مقبولة
2,404,830	19,341	197,847	2,187,642	- منخفضة القيمة
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	في 31 ديسمبر 2020
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
2,033,846	-	11,034	2,022,812	مطلوبات محتملة والتزامات:
279,026	-	80,615	198,411	- مرتفعة
30,547	-	30,547	-	- قياسية
18,389	18,389	-	-	- مقبولة
2,361,808	18,389	122,196	2,221,223	- منخفضة القيمة

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

البنية التحتية للائتمان (تتمة)

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان (تتمة)

فيما يلي تحليل الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية (التسهيلات النقدية وغير النقدية) المحتسبة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

المجموع الف دينار كويتي	المرحلة 3 الف دينار كويتي	المرحلة 2 الف دينار كويتي	المرحلة 1 الف دينار كويتي	
171,978	55,810	75,196	40,972	في 31 ديسمبر 2021: رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2021 التاثير الناتج عن التحويل بين المراحل - التحويل إلى المرحلة 1 - التحويل إلى المرحلة 2 - التحويل إلى المرحلة 3 خسائر الائتمان المتوقعة المحملة للسنة الإفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المشطوبة
-	(3,587)	(1,483)	5,070	
-	(2,980)	5,485	(2,505)	
-	2,079	(1,845)	(234)	
59,846	42,506	18,919	(1,579)	
(43,193)	(43,193)	-	-	رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021
188,631	50,635	96,272	41,724	
المجموع الف دينار كويتي	المرحلة 3 الف دينار كويتي	المرحلة 2 الف دينار كويتي	المرحلة 1 الف دينار كويتي	في 31 ديسمبر 2020: رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2020 التاثير الناتج عن التحويل بين المراحل - التحويل إلى المرحلة 1 - التحويل إلى المرحلة 2 - التحويل إلى المرحلة 3 خسائر الائتمان المتوقعة المحملة للسنة الإفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المشطوبة
189,942	48,625	107,625	33,692	
-	(4,865)	(1,243)	6,108	
-	(2,425)	3,719	(1,294)	
-	36,627	(36,546)	(81)	
62,800	58,612	1,641	2,547	
(80,764)	(80,764)	-	-	رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020
171,978	55,810	75,196	40,972	

حساسية خسائر الائتمان المتوقعة

لقد وضعت الإدارة في اعتبارها حساسية نتائج خسائر الائتمان المتوقعة للتوقعات الاقتصادية كجزء من عملية حوكمة خسائر الائتمان المتوقعة. وفي ضوء حالات عدم الثيق المتضمنة بها والتاثير الاقتصادي للجائحة الحالية، استخدم البنك على أساس تحفظي ترجحاً أعلى للسيناريو التنازلي المطروح لمتغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المستخدمة في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة. وينعكس الترجيح في قياس خسائر الائتمان المتوقعة. وبالتالي، يتم التطرق للبنك بالشكل الكافي فيما يخص أي تحليل للحساسية في حالة استخدام البنك للسيناريو التنازلي فقط. علاوةً على ذلك، يدرج البنك مخصص إجمالي بنسبة 37% زائد عن خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية (إيضاح 12) لأية زيادة في خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن الحساسية.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

ب. مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض القطاع المصرفي عادةً لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لأوجه عدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيّرها في فترة محددة. يدير البنك هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر. ويعاد تسعير أغليبية الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة خلال سنة واحدة. وبالتالي يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة بشكل محدود.

إن حساسية بيان الدخل لأسعار الفائدة تقدير تأثير التغيرات المقدرة في أسعار الفائدة على صافي الإيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية ذات الفائدة المحافظ بها في نهاية السنة. وحساسية أسعار الفائدة على حقوق الملكية (الدخل الشامل) هي تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للإيرادات الشاملة الأخرى للسندات ذات معدلات الفائدة الثابتة/المتحركة المحافظ بها في نهاية السنة.

يعكس الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في أسعار الفائدة على بيان الدخل وحقوق الملكية (الدخل الشامل)، مع الاحتفاظ بكلفة المتغيرات الأخرى ثابتة:

	2020		2021		
	التأثير على	بيان الدخل	التأثير على	بيان الدخل	العملة
التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	الف تأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	الف تأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	الف تأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	الف تأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	دinar كويتي
- 2,180	(+) 25	(2)	2,154	(+) 25	دollar أمريكي
- 699	(+) 25	-	797	(+) 25	

ج. مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك نفسه مؤسسة كويتية وعملته الرئيسية هي الدينار الكويتي. ويلتزم البنك بالحدود المقررة من قبل بنك الكويت المركزي وكافة الحدود المعتمدة داخلياً. ويتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتتأكد من الإبقاء على المراكز ضمن الحدود المقررة.

استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية للبنك المحافظ بها في تاريخ بيان المركز المالي، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكلفة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على بيان الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى للبنك كما يلي:

	2020		2021		
	التأثير على	بيان الدخل	التأثير على	بيان الدخل	العملة
التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	الف تأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	الف تأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	الف تأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	الف تأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	dollar أمريكي
107	(178)	+5	107	(171)	+5

يتم الاحتفاظ باستثمارات البنك في محفظة متنوعة من الأسهم وأدوات الدين والصناديق التي تستثمر في مجموعة مختلطة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملات مختلفة والتي لا يمكن قياس أدائها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بعينها. لم يتم مراعاة سوى التأثير على القيمة الدفترية لهذه الأوراق المالية في تحليل الحساسية.

د. مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر جوهرية. ومخاطر السيولة هي المخاطر المتباينة التي يمكن أن تنتج عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللحماية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتوسيع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والمعادل والأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقد.

24. الأدوات المالية (تنمية)

ادارة المخاطر (تنمية)

د. مخاطر السيولة (تنمية)

تتشاً مخاطر السيولة من أنشطة التمويل العامة للبنك. بناء على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات تقوم مجموعة الخزينة بإدارة السيولة وعمليات التمويل لدى البنك لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. يحفظ البنك في جميع الأوقات بمستويات مناسبة من السيولة وفقاً لما يراه مناسباً للوفاء بمحسوبيات الودائع وسداد القروض وتمويل القروض الجديدة حتى في ظل الظروف الصعبة.

يقوم البنك بقياس ومراقبة نسب السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل القائمة على تعليمات بازل 3 فيما يخص نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. إن الغرض من نسبة تغطية السيولة هو تحسين قائمة السيولة قصيرة الأجل لدى البنك عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمجموعة كافية من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية لتشمل فترة 30 يوماً من التدفقات النقدية الصادرة. وعلى نحو مماثل، تهدف نسبة صافي التمويل المستقر إلى تحسين قائمة السيولة طويلة الأجل عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمصادر تمويل مستقرة لتغطية متطلبات التمويل على المدى القصير والطويل.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: توقع التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومراقبة المركز المالي ومعدلات السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتياطية ومتطلبات التمويل المتقدمة ومراقبة تركز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملائم على كبار المودعين من الأفراد وضمان وجود مزيج تمويلي عام مرض؛ وإدارة احتياجات تمويل الدين. يحفظ البنك بقاعدة تمويل متعددة ومستقرة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة الخزينة تحتفظ بخطط طوارئ للسيولة والتمويل وذلك لمواكبة الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن السوق المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

يتم أيضاً الحد من مخاطر السيولة من خلال الالتزام بمتطلبات السيولة الصارمة بين بنك الكويت المركزي. استجابة لنقاشي فيروس كوفيد-19، طبق بنك الكويت المركزي تخفيضاً مؤقتاً على معدلات السيولة الرقابية حتى 31 ديسمبر 2021، يتمثل في: الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة بمعدل 80% (2020: 80%) والحد الأدنى من نسبة صافي التمويل المستقر بمعدل 80% (2020: 80%); وحدود عدم تطابق مقياس الاستحقاقات لفترات زمنية محددة بمعدل: -20% لمرة 7 أيام أو أقل (2020: 20%); و-30% لمرة شهر واحد أو أقل (2020: 30%); و-40% لمرة 3 أشهر أو أقل (2020: 40%); و-50% لمرة 6 أشهر أو أقل (2020: 50%); وفرض شرط الاحتفاظ بنسبة 15% (2020: 15%) من ودائع العملاء بالدينار الكويتي في سندات خزينة حكومة الكويت وأرصدة الحساب الجاري / الودائع لدى بنك الكويت المركزي و/ أو أي أدوات مالية أخرى يصدرها بنك الكويت المركزي والامتثال لنسبة القرض إلى الودائع بمعدل 100% (2020: 100%).

وفي سبيل مواجهة تنشي فيروس كوفيد-19، قام البنك بتقييم مركز السيولة ووضع التمويل من خلال مراقبة تدفقاته النقدية وتوقعاته عن كثب وتعزيز الاحتياطي السيولة من خلال المدفووعات الإنقاذية وزيادة الودائع المحلية. يواصل البنك مراقبة مركز السيولة لديه والمخاطر الناتجة عن أزمة كوفيد-19.

24. الأدوات المالية (تنمية)

إدارة المخاطر (تنمية)

د. مخاطر السيولة (تنمية)

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة استناداً إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها فترة استحقاق تعاقدي تستند إلى توقعات الإدارة):

المجموع الف الاف دينار كويتي	أكثر من 3 سنوات	من 1 إلى 3 سنوات	من 6 إلى 12 شهراً	من 3 إلى 6 أشهر	من 1 إلى 3 أشهر	حتى شهر واحد	في 31 ديسمبر 2021:	الموجودات:
942,495	-	-	-	-	-	-	942,495	النقد والنقد المعادل
74,000	2,500	19,500	26,000	-	15,000	11,000	11,000	سندات خزينة حكومة الكويت
281,197	-	-	-	109,480	123,232	48,485	48,485	سندات بنك الكويت المركزي
124,642	-	-	-	-	124,642	-	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
278,451	-	189,855	67,928	15,001	5,434	233	233	قرفروض وسلف البنوك
4,558,086	2,235,293	603,203	656,986	225,010	597,624	239,970	239,970	قرفروض وسلف للعملاء
141,941	38,888	50,215	13,561	25,684	13,593	-	-	استثمارات في أوراق مالية
120,705	385	60,319	2,371	30,507	935	26,188	26,188	موجودات أخرى
34,393	34,393	-	-	-	-	-	-	مباني ومعدات
6,555,910	2,311,459	923,092	766,846	405,682	880,460	1,268,371		مجموع الموجودات:
595,501	-	-	123,028	248,689	163,934	59,850	59,850	المستحق للبنوك
673,169	-	14,369	42,975	157,335	201,403	257,087	257,087	ودائع من المؤسسات المالية
4,303,995	-	41,591	497,863	498,483	776,486	2,489,572	2,489,572	ودائع العملاء
215,000	50,000	165,000	-	-	-	-	-	أموال مقترضة أخرى
101,753	-	22,519	7,449	8,934	30,604	32,247	32,247	مطلوبات أخرى
5,889,418	50,000	243,479	671,315	913,441	1,172,427	2,838,756		اجمالي المطلوبات:

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2020:

الموجودات:

النقد والنقد المعادل	سدادات خزينة حكومة الكويت	سدادات بنك الكويت المركزي	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	قرופض وسلف للبنوك	قرופض وسلف للعملاء	استثمارات في أوراق مالية	موجودات أخرى	مباني ومعدات
المجموع	أكثر من 3 سنوات	من 1 إلى 3 سنوات	من 6 إلى 12 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 1 إلى 3 أشهر	شهر واحد	الفترة	ال موجودات
ال ألف	ال ألف	ال ألف	ال ألف	ال ألف	ال ألف	ال ألف	ال ألف	دينار كويتي
1,105,925	-	-	-	-	-	-	1,105,925	النقد والنقد المعادل
108,500	16,500	57,500	17,000	17,500	-	-	-	سدادات خزينة حكومة الكويت
280,724	-	-	-	94,531	123,220	62,973	-	سدادات بنك الكويت المركزي
3,033	-	-	-	-	3,033	-	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
192,063	-	149,791	41,171	26	442	633	-	قرופض وسلف للبنوك
4,116,537	1,963,828	577,383	473,023	239,945	679,930	182,428	-	قرופض وسلف للعملاء
174,855	68,345	74,175	9,001	15,144	-	8,190	-	استثمارات في أوراق مالية
97,018	383	59,772	2,511	5,723	1,165	27,464	-	موجودات أخرى
34,053	34,053	-	-	-	-	-	-	مباني ومعدات
6,112,708	2,083,109	918,621	542,706	372,869	807,790	1,387,613	مجموع الموجودات	
								المطلوبات:
550,543	-	-	122,039	218,826	72,744	136,934	-	المستحق للبنوك
705,337	-	-	98,469	126,045	220,557	260,266	-	ودائع من المؤسسات المالية
4,033,719	-	11,554	463,464	431,114	929,904	2,197,683	-	ودائع العملاء
100,000	-	100,000	-	-	-	-	-	أموال مقرضة أخرى
85,745	-	22,081	8,478	8,355	23,466	23,365	-	مطلوبات أخرى
5,475,344	-	133,635	692,450	784,340	1,246,671	2,618,248	إجمالي المطلوبات	

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشتقة لدى البنك في 31 ديسمبر استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة، بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع للإخطار، يتم التعامل معها كما لو تم إرسال الإخطار فوراً.

في 31 ديسمبر 2021:

المطلوبات المالية:

النقد والنقد المعادل	سدادات خزينة حكومة الكويت	سدادات بنك الكويت المركزي	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	قرופض وسلف للبنوك	قرופض وسلف للعملاء	استثمارات في أوراق مالية	أموال مقرضة أخرى	مطلوبات أخرى
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 6 إلى 12 شهراً	من 3 إلى 6 أشهر	من 1 إلى 3 أشهر	شهر واحد	الفترة	المطلوبات المالية
ال ألف	ال ألف	ال ألف	ال ألف	ال ألف	ال ألف	ال ألف	ال ألف	دينار كويتي
598,420	-	-	373,818	164,603	59,999	-	-	المستحق للبنوك
678,206	-	14,611	203,170	202,886	257,539	-	-	ودائع من المؤسسات المالية
4,325,895	-	42,478	1,009,715	782,452	2,491,250	-	-	ودائع العملاء
234,346	-	228,277	4,566	991	512	-	-	أموال مقرضة أخرى
101,753	-	22,519	16,383	30,604	32,247	-	-	مطلوبات أخرى
5,938,620	-	307,885	1,607,652	1,181,536	2,841,547	إجمالي المطلوبات غير المخصومة		

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	أكبر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 شهور	أقل من شهر واحد	في 31 ديسمبر 2020:	المطلوبات المالية:
الف	الف	الف	الف	الف	الف		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي		
556,060	-	51,571	432,713	5,003	66,773	المستحق للبنوك	
710,169	-	67,439	354,670	202,602	85,458	ودائع من المؤسسات المالية	
4,053,111	-	235,288	1,824,113	251,169	1,742,541	ودائع العملاء	
108,482	-	102,482	4,521	1,479	-	أموال مقرضة أخرى	
85,745	-	22,081	16,833	23,466	23,365	مطلوبات أخرى	
5,513,567	-	478,861	2,632,850	483,719	1,918,137	إجمالي المطلوبات غير المخصومة	

يوضح الجدول التالي فترة انتهاء الاستحقاق التعاقدية الخاصة بالمطلوبات المحتملة لدى البنك:

المجموع	أكبر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 شهور	أقل من شهر واحد	في 31 ديسمبر 2021:	مطلوبات محتملة التزامات
الف	الف	الف	الف	الف	الف		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي		
1,463,662	682,276	440,062	285,325	37,240	18,759		
941,168	531,810	281,053	113,132	9,417	5,756		
2,404,830	1,214,086	721,115	398,457	46,657	24,515		
المجموع	أكبر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 شهور	أقل من شهر واحد	في 31 ديسمبر 2020:	مطلوبات محتملة التزامات
الف	الف	الف	الف	الف	الف		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي		
1,379,779	601,020	528,585	212,903	13,948	23,323		
982,029	606,764	298,995	65,901	4,131	6,238		
2,361,808	1,207,784	827,580	278,804	18,079	29,561		

يوضح الجدول التالي فترة انتهاء الاستحقاق التعاقدية الخاصة بمرافق عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لدى البنك:

المجموع	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 شهور	أقل من شهر واحد	المشتقات
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
6,851	6,851	-	-	في 31 ديسمبر 2021: تحويل العملات الأجنبية الآجلة
5,235	1,978	2,874	383	في 31 ديسمبر 2020: تحويل العملات الأجنبية الآجلة

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

هـ. مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن أدوات رقابة داخلية غير كافية أو تؤدي إلى الفشل أو الأخطاء البشرية أو فشل الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ولدى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك.

يتم مراقبة مخاطر التشغيل من خلال وحدة إدارة المخاطر التشغيلية داخل القسم المختص بإدارة المخاطر. تتولى الإدارة التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات لغرض تحديد وتقييم ومراقبة ومراقبة على مخاطر التشغيل كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر. تلتزم إدارة مخاطر التشغيل بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات بتاريخ 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة مخاطر التشغيل لدى البنك.

وـ. مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب قيمة الاستثمارات في الأسهم نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت تلك التغيرات نتيجة عوامل متعلقة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. يدير البنك هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراته.

إن جزءاً من استثمارات البنك يتم الاحتفاظ به في محفظة متنوعة من صناديق مدارة والتي تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس أدائها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحافظ عليها كمدروج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى) في نهاية السنة بسبب التغير المقدر بنسبة 5% في مؤشرات السوق (بافتراض تغير الاستثمارات في أسهم المدرجة بما يتفق مع أسواق الأسهم)، مع الاحتفاظ بكلفة المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق			
2020	2021	نسبة التغير في %	سوق الكويت للأوراق المالية
التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	+5%	605 552

زـ. مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن يتකد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل أو بعد التاريخ المتوقع مثل الفروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للبنك تحمل فائدة ذات أسعار متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة حيث يحتفظ البنك بخيار السداد، لها فترة استحقاق أقل من سنة واحدة وبالتالي فإن البنك لا يتعرض لمخاطر المدفوعات مقدماً بصورة جوهيرية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

25

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة جوهيرية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تعادل قيمتها العادلة تقريباً، وينطبق هذا أيضاً على الودائع تحت الطلب وحسابات الأدخار التي ليس لها فترة استحقاق محددة وكذلك الأدوات المالية ذات معدلات فائدة متغيرة. لم يتم إجراء أي تغيير على أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة البيانات المالية السابقة.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية (تنمية)

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقاً لمستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1
ألف	الف	ألف	الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي

في 31 ديسمبر 2021
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال
الإيرادات الشاملة الأخرى:

34,870	23,146	686	11,038
3,015	-	3,015	-
37,885	23,146	3,701	11,038

أوراق مالية
أوراق دين مالية

الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1
ألف	الف	ألف	الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي

في 31 ديسمبر 2020
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال
الإيرادات الشاملة الأخرى:

38,161	25,415	642	12,104
201	-	201	-
38,362	25,415	843	12,104

أوراق مالية
أوراق دين مالية

يحل الجدول التالي الحركة ضمن المستوى 3 من الموجودات المالية:

الحركات في أسعار	صرف العملات	في 1 يناير	التغير في القيمة
الأجنبية	الف	ألف	ألف
ألف	دينار	دينار	دينار

موجودات مالية مدرجة
بالقيمة العادلة من خلال
الإيرادات الشاملة الأخرى:

أسهم

23,146	(10)	(632)	(1,627)	25,415	2021
25,415	16	8,919	(648)	17,128	2020

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية أعلى المصنفة ضمن المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 طبقاً لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2. خلال السنة، لم يتم إجراء أي تحويلات ما بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

تم تحديد القيمة العادلة الموجبة والسالبة لعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

كما في 31 ديسمبر 2021، قدرت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة بمبلغ 104,056 ألف دينار كويتي (2020: 136,493 ألف دينار كويتي)، ومبلغ 105,235 ألف دينار كويتي (المستوى 1) (2020: 118,551 ألف دينار كويتي) ومبلغ لا شيء ألف دينار كويتي (المستوى 2) (2020: 20,800 ألف دينار كويتي) على التوالي.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية (تنمية)

يتم تقييم القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام نماذج تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تتضمن هذه الافتراضات تقييمات تستخدمنها مساعدة الائتمان ونماذج التدفقات النقدية المخصومة المستقبلية من خلال الافتراضات التي ترى الإداره أنها متصلة مع تلك المستخدمة من قبل المشاركون في السوق في تقييم مثل هذه الموجودات والمطلوبات المالية. كما أجرى البنك تحليل حساسية عن طريق تبديل هذه الافتراضات بهامش معقول وليس هناك أي تأثير جوهري.

إن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بصورة جوهيرية عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية. ويعد تسعير معدلات الفائدة على هذه الموجودات والمطلوبات المالية على الفور استناداً إلى حركات السوق. تم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتم تحديدها استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة حيث تتمثل المدخلات الأكثر جوهيرية في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

26. المطلوبات المحتملة والالتزامات

للوفاء باحتياجات العملاء من التمويل، يقوم البنك بإبرام اتفاقيات حول العديد من المطلوبات المحتملة والالتزامات غير القابلة للإلغاء. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي إلا أنها تتضمن مخاطر الائتمان وبالتالي تعد جزءاً من المخاطر الكلية للبنك.

إن إجمالي المطلوبات المحتملة والالتزامات القائمة هو كما يلي:

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
1,135,900	1,177,918	ضمانات
243,879	285,744	خطابات الائتمان وحوالات مقبولة
23,947	17,542	الالتزامات غير مسحوبة وغير قابلة للإلغاء
958,082	923,626	الالتزامات غير مسحوبة وقابلة للإلغاء
<hr/> 2,361,808	<hr/> 2,404,830	

تتيح الشروط التعاقدية للبنك الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

27. تحليل القطاعات**أ. وفقاً لوحدة الأعمال**

قبول الودائع من العملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والحسابات المكتشوفة لدى البنك وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.

تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالبنك عن طريق استخدام سندات خزينة حكومة الكويت والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تدار الاستثمارات الخاصة للبنك من قبل وحدة الاستثمار.

.27 تحليل القطاعات (تتمة)

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

المجموع	الخزينة والاستثمارات				الأعمال المصرفيّة التجاريّة				إيرادات (خسائر) تشغيل نتيجة القطاع إيرادات غير موزعة مصروف غير موزع
	2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
136,870	155,826	(239)	12,492	137,109	143,334				
50,369	77,452	(1,646)	10,708	52,015	66,744				
21,398	14,232								
(42,968)	(49,579)								
									ربح السنة
28,799	42,105								
6,041,875	6,460,243	1,642,198	1,509,633	4,399,677	4,950,610				موجودات القطاعات
70,833	95,667								موجودات غير موزعة
6,112,708	6,555,910								إجمالي الموجودات
5,341,420	5,744,862	2,207,827	2,345,760	3,133,593	3,399,102				مطلوبات القطاعات
771,288	811,048								مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة
6,112,708	6,555,910								إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

ب. إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بموقع الموجودات والمطلوبات والبند خارج الميزانية العمومية مبينة في ايضاح 24 أ.

إن الإيرادات الناتجة من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينبع عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك في سنة 2021 أو 2020.

.28 المشتقات

يقوم البنك ضمن سياق أعماله العادي بإجراء أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على الحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي.

يعرض الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسلبية للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليتها وفقاً للمدة حتى فترة الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي وهو الأساس الذي تقلس بناء عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. يتم إدراج كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق المعروضة.

المبالغ الاسمية وفقاً للمدة
حتى تاريخ الاستحقاق

في 31 ديسمبر 2021:

| القيمة العادلة
السلبية
الموجبة
الآسامي
ألف
دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 12-3
شهر
ألف
دينار كويتي | خلال
3 أشهر
ألف
دينار كويتي | إجمالي المبلغ
ألف
دينار كويتي | إجمالي العادلة
الآسامي
ألف
دينار كويتي | القيمة العادلة
السلبية
الموجبة
الآسامي
ألف
دينار كويتي | القيمة العادلة
السلبية
الموجبة
الآسامي
ألف
دينار كويتي | القيمة العادلة
السلبية
الموجبة
الآسامي
ألف
دينار كويتي | القيمة العادلة
السلبية
الموجبة
الآسامي
ألف
دينار كويتي |
| 6,851 | - | 6,851 | (4) | 7 | | | |

أدوات مالية مشتقة محفظ بها بغضون:
المتاجرة (و عمليات التحوط غير المؤهلة)
عقود تحويل العملات الأجنبية الأجلة

28. المشتقات (للمزيد)

في 31 ديسمبر 2020:

المبالغ الاسمية وفقاً للمنطقة حتى تاريخ الاستحقاق		القيمة العادلة	القيمة العادلة	الموجبة	الموجبة	البيانات المالية
ال기간	النوع	الإجمالي المبلغ	الإجمالي المبلغ	الإجمالي المبلغ	الإجمالي المبلغ	البيانات المالية
12-3 شهر	ألف دينار كويتي	3 أشهر	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	البيانات المالية
1,978	دینار کویتی	3,257	دینار کویتی	5,235	(28)	25

مشتقفات محفظتها بغرض:
المتاجرة (و عمليات التحوط غير المؤهلة)
عقود تحويل العملات الأجنبية الأجلة

أنواع منتجات المشتقفات

يتم إبرام العقود الآجلة والمستقبلية لشراء أو بيع علامة أو أداة مالية محددة بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود يتم إعدادها خصيصاً لتنفيذ معاملة معينة ويتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم إبرام عقود آجلة للتعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة بـمبالغ قياسية وفقاً لأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش نقدي يومي.

إن المبادرات هي ترتيبات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متغير عليه وفائدة قائمة ذات صلة.

بالنسبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية يتم تبادل مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملات مختلفة.

مشتقفات محفظتها بغرض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة المتاجرة المشتقة لدى البنك بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنات. تتضمن أنشطة المبيعات عرض المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقيع تحقيق ربح من الحركات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها.

كفاية وإدارة رأس المال .29

إدارة رأس المال

إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هو ضمان التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمين.

يقوم البنك بإدارة قاعدة رأس المال بفاعلية للتحوط من المخاطر المتعلقة بالأعمال. كما يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال البنك من خلال تنفيذ عدة إجراءات من بينها تطبيق القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستعين بها بنك الكويت المركزي للرقابة على البنك.

إن الإيضاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب / 336/2014 تم إدراجها ضمن قسم "إدارة رأس المال والتوزيع" في التقرير السنوي. تم احتساب المعدلات الواردة أدناه دون أي تأثير على توزيعات الأرباح النقدية المقترحة.

29. كفاية وإدارة رأس المال (تنمية)

إدارة رأس المال (تنمية)

تم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات مدى كفاية رأس المال لدى البنك للستين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020 وفقاً لتعيم بنك الكويت المركزي رقم 2 / رب، رب / 336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 على النحو التالي:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
4,576,070	4,827,656	الموجودات المرجحة بالمخاطر
<hr/>	<hr/>	
526,248	555,180	رأس المال المطلوب: 11.5% (2020: 11.5%) (إيضاح 3)
<hr/>	<hr/>	
679,576	698,151	رأس المال المتاح
155,537	108,912	الشريحة 1 من رأس المال الشريحة 2 من رأس المال
<hr/>	<hr/>	
835,113	807,063	إجمالي رأس المال
14.85%	14.46%	معدل كفاية الشريحة 1 من رأس المال
18.25%	16.72%	إجمالي معدل كفاية رأس المال

معدل الرافعة المالية

تم احتساب معدل الرافعة المالية لدى البنك للستين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020 وفقاً لتعيم بنك الكويت المركزي رقم 2 / رب، رب / 342/2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
679,576	698,151	الشريحة 1 من رأس المال
<hr/>	<hr/>	
6,848,774	7,351,764	إجمالي التعرض
<hr/>	<hr/>	
9.92%	9.50%	معدل الرافعة المالية
<hr/>	<hr/>	

إن الإفصاحات المتعلقة بلوائح كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها التعيم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2 / رب، رب / 336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرافعة المالية كما نص عليه التعيم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2 / رب، رب / 342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021، تم إدراجها ضمن فقرة "إدارة المخاطر" بالتقدير السنوي.